

التعليم المهني في العراق بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٨

دراسة تاريخية

أ.م.د. عباس فرحان ظاهر الباحث: محمد حسين حسوني

كلية التربية/جامعة واسط

afarhan@uowasit.ed.iq

المخلص.

تُعد مسألة دراسة التعليم المهني في العراق من الامور الضرورية جداً، لأنها تزودنا بقاعدة معلوماتية مهمة، تيسر لنا اكتشاف واقع التعليم في المدة الماضية، ما يسمح لنا بدراسة معطياته العامة وطبيعة السياسات الحكومية والتشريعية التي اسهمت ايجاباً او سلباً في ذلك الواقع، واذا ما أُتيحت لنا تلك القاعدة المعلوماتية، فأنا يمكن حينذاك الوقوف على الجذور الحقيقة لطبيعة المشاكل التي يعاني منها التعليم المهني اليوم، بوصف طبيعة المتغيرات الحضارية والاجتماعية والثقافية وتغير المفاهيم العامة، يمكننا حينها ان نبني نظام تعليمي مهني وفق المعطيات التقنية والحضارية الحديثة، ما يسمح بتخريج عاملين وفنيين بمهارات متقدمة تصب في نهاية المطاف في تعزيز مختلف جوانب التقدم في البلد الصناعية والتجارية والزراعية ، وبناء على ذلك جاء بحثنا المعنون " التعليم المهني في العراق بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٨"، وقد استعرضنا في المبحث الاول السياسة الحكومية تجاه التعليم المهني بعد الحرب العالمية الثانية حتى ١٩٥٠، فيما ركز المبحث الثاني على دراسة تطور التعليم المهني في العراق بين عامي ١٩٥٠-١٩٥٨، وعالج المبحث الثالث موقف مجلس النواب العراقي من التعليم المهني ١٩٤٥-١٩٥٨، ثم ختمنا البحث بمجموعة من الاستنتاجات التي دونت في الخاتمة .

Vocational education in Iraq after of World War II until 1958

Abstract

The issue of studying vocational education in Iraq is very important because it provides us with an important information base that helps us to discover the reality of education in the past, Which allows us to study its general data and the nature of government and legislative policies that contributed positively or negatively to that reality, If we have this information base, we can then identify the real roots of the nature of the problems experienced by vocational education today, Taking into account the nature of cultural, social and cultural changes and changing general concepts, we can then build a vocational education system according to modern technical and civilization data, Which would allow for the graduation of professionals and technicians with advanced skills that would ultimately contribute to the promotion of various aspects of the country's industrial, commercial and agricultural progress, Accordingly, our research entitled " Vocational education in Iraq after of World War II until 1958," reviewed the government policy towards vocational education after World War II until 1950, The second topic focuses on the study of the development of vocational education between 1950-1958. The third topic is the position of the Iraqi Council of Representatives from vocational education 1945-1958, and then we concluded the research with a set of conclusions recorded in the conclusion.

المقدمة

تعد مسألة دراسة التعليم المهني في العراق من الامور الضرورية جداً، لأنها تزودنا بقاعدة معلوماتية مهمة، تيسر لنا اكتشاف واقع التعليم في المدة الماضية، ما يسمح لنا بدراسة معطياته العامة وطبيعة السياسات الحكومية والتشريعية التي اسهمت ايجاباً او سلباً في ذلك الواقع، واذا ما أتاحت لنا تلك القاعدة المعلوماتية، فأنا يمكن حينذاك الوقوف على الجذور الحقيقة لطبيعة المشاكل التي يعاني منها التعليم المهني اليوم، بوصف طبيعة المتغيرات الحضارية والاجتماعية والثقافية وتغير المفاهيم العامة، يمكننا حينها ان نبني نظام تعليمي مهني وفق المعطيات التقنية والحضارية الحديثة، ما يسمح بتخريج عاملين وفنيين بمهارات متقدمة تصب في نهاية المطاف في تعزيز مختلف جوانب التقدم في البلد الصناعية والتجارية والزراعية ، وبناء على ذلك جاء بحثنا المعنون " التعليم المهني في العراق بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٨".

وما يعزز دراسة هكذا نوع من التعليم، إن اغلب الدراسات التي درست نظام التعليم في العراق اما شددت على التعليم الاكاديمي التقليدي، او تناولت جوانب من التعليم المهني في سياق العلمية التعليمية بمجملها في العراق، من دون النظر اليها بمعزل عن ذلك، ما افقدها ميزة الفحص والتحري عن اسباب تراجع ذلك القطاع تحديداً قياساً ببقية القطاعات الاخرى، لذلك جاء تشديد اغلبها على دراسة التعليم المهني في العراق قياساً بالمؤسسات التعليمية والمنشآت التدريبية المتعلقة به، وبحجم الطلبة وغيرها من الامور، دون دراسته كجزء وجودي حضاري من مجتمع كان حتى ذلك الوقت لايزال في طور بناء دولة وارساء مؤسساتها العامة، لذلك لم ينجح القائمون عليه في فهم او الترويج للتعليم المهني على انه ثقافة وحاجة ضرورية لبناء الدولة وتقدم المجتمع.

اضافة الى ان الدارس لبعض لأعمال السابقة يكتشف ان مزج ذلك النوع من التعليم وعدم دراسته دراسة خاصة به، حملته معوقات ومشاكل الانواع الاخرى من التعليم، وكان الاجدر البحث في فلسفة وفهم " ثقافة التعليم المهني" عند الحكومة والمجتمع العراقي قبل دراسة تطور مسيرة التعليم المهني في العراق كتطور تاريخي اجرائي وبغية تحقيق بعض مما نصبو اليه في هذا البحث وحتى لا يضيع القارئ بين الارقام والاحصاءات فإننا قسمنا البحث على ثلاثة مباحث، استعرضنا في المبحث الاول السياسة الحكومية تجاه التعليم المهني بعد الحرب العالمية الثانية حتى ١٩٥٠، فيما شدد المبحث الثاني على دراسة تطور التعليم المهني بين عامي ١٩٥٠-١٩٥٨، وعالج المبحث الثالث موقف مجلس النواب العراقي من التعليم المهني ١٩٤٥-١٩٥٨، ثم ختمنا البحث بمجموعة من الاستنتاجات التي دونت في الخاتمة .

المبحث الاول :

السياسة الحكومية تجاه التعليم المهني بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٠:

لم تبرز أهمية التعليم المهني في العراق خلال العهد العثماني الاخير مقارنة بالتعليم العام على الرغم من أهمية للقطاعات والمؤسسات المهنية داخل المجتمع كونه يعمل على خلق عناصر مهنية ذات خبرات تسهم في ايجاد مهن وحرف مختلفة من شأنها رفع المستوى الاقتصادي للبلاد.

حظي التعليم العام ومن ضمنه التعليم المهني في العراق ببعض الاهتمام في عهد الاحتلال البريطاني بما ينسجم مع توجهات وفلسفة الادارة البريطانية التي تتعارض بعض الشيء مع توجهات البلد المحتل.

ويمكن القول ان التعليم المهني في عهد الانتداب ١٩٢١-١٩٣٢، قد تميز بوجود تقدم نسبي بعد ان ادركت الحكومة العراقية اهميته في بناء مؤسسات الدولة المختلفة ولم تكن محاولاتها للنهوض بواقع التعليم حتى قيام الحرب العالمية الثانية في مستوى الطموح اذ انها كانت خجولة ولم تنسجم مع الاستقرار السياسي النسبي والتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته المملكة العراقية .

عانى العراق من ويلات الحرب العالمية الثانية لاشتراكه فيها الى جانب بريطانيا وفقاً لمعاهدة ١٩٣٠ ، وبعد انتهاء الحرب قام الوصي عبدالأله بتكليف توفيق السويدي بتشكيل الوزارة الجديدة للنهوض بالواقع العام للبلد ، وتم تشكيل الوزارة في ٢٣- شباط ١٩٤٦ ، فسعى السويدي الى الانتقال بالعراق الى وضع أفضل مما مما كان عليه سابقاً ايام الحرب(١)، التي تركت آثاراً سلبية على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة ، ولم تكن مؤسسات التربية والتعليم بمنأى عن تلك الآثار فقد شهد التعليم ركوداً بصورة عامة(٢)، اضافة الى أن سياسة الحكومة كان لها الدور الأكبر في تردي الواقع التعليمي سواء قبل الحرب أو بعدها، وسبب ذلك يعود الى سرعة تبدل الوزارات مما أدى الى عدم وضوح الخطط التعليمية بل وحتى أبعاد السياسة التعليمية عن التخطيط المسبق فعلى سبيل المثال تبدل (١٤) وزيراً للمعارف خلال عهد الأنتداب ، و(١٦) وزيراً تولوا وزارة المعارف بين عامي ١٩٣٢-١٩٥٨ ، اضافة الى التغيير الذي أصاب أنظمة وتشكيلات الوزارة ، لإعتمادها على الارتجال والاجتهادات الشخصية في تنفيذ بعض القرارات مما أثر سلباً على سير العملية التعليمية بصورة عامة(٣).

ومن الجدير بالذكر أن إختيار وزراء المعارف لم يكن على وفق الآليات والمعايير العلمية المدروسة والتي تصب في صالح العملية التربوية والتعليمية ، وإنما كان يجري وفق اهواء سياسية أو حزبية وكان أغلب من تولى منصب وزارة المعارف هم من السياسيين أو الأطباء أو العسكريين القدماء(٤).

إن ظاهرة عدم استقرار السياسة العامة في وزارة المعارف أدت الى ارباك العملية التعليمية بشكل عام ، الأمر الذي أدى الى اهمال أغلب المقترحات التي خرج بها الخبراء الأجانب الذين أستقدمتهم الحكومة العراقية

لرفع مستوى التعليم وتشخيص نقاط الضعف ومعالجتها حيث إن أغلب تلك التوصيات لم تطبق على أرض الواقع وبالتالي فأنها بقيت حبراً على ورق دون تنفيذ مما أنعكس على الواقع التعليمي دون ادنى شك (٥). سعت وزارة المعارف إلى رفع مستوى التعليم ليتناسب مع المتطلبات العامة ولم تقتصر محاولاتها على التعليم العام فحسب وإنما شمل التعليم المهني الذي لا يقل شأناً عن سابقه فأصدرت قانوناً جديداً للمعارف في ١٤-٦-١٩٤٥ (٦)، والذي أكدت المادة الرابعة عشرة منه على ربط التعليم المهني إدارياً بمديرية المعارف العامة (٧)، وتشكيل لجنة سميت (لجنة العشر سنوات) في ٣٠-٣-١٩٤٦ برئاسة وزير المعارف نوري القاضي (١٨٨٩-١٩٧٧) (٨)، الهدف منها تنظيم وتطوير الجهاز التربوي والتعليمي خلال العشر سنوات التالية من تاريخ تأليفها (٩)، وأكدت على أهمية التعليم المهني حيث أوصت بتقسيم ذلك النوع على خمسة أنواع (التعليم الزراعي، التعليم الصناعي، التعليم التجاري، مدارس المعلمين الريفية، الفنون البيئية) وأوصت بأن تكون مدة الدراسة في التعليم المهني ست سنوات مقسمة على ثلاث مستويات: - المستوى الأول مدته سنتان بعد الدراسة الابتدائية وتكون موضوعاتها مهنية بحتة، ويمنح المتخرج منها شهادة عامل ماهر في الصناعة أو الزراعة كلاً حسب اختصاصه، والمستوى الثاني يسمى المرحلة المتوسطة ومدته سنتان أيضاً ويقبل فيها المتفوقون من المرحلة الأولى، أما المرحلة الثالثة تدعى الإعدادية المهنية والتي تنتهي بالامتحان العام للدراسة المهنية (١٠).

ولأعطاء التعليم المهني قيمة مقارنة أو لقيمة التعليم الأكاديمي قدمت اللجنة مقترحين: - الأول أن يكون الامتحان العام للدراسة الإعدادية فيه مرونة ما يساعد على فهم واتقان بعض الموضوعات المهنية كال ميكانيك والرسم الميكانيكي والزراعة العامة وبعض الموضوعات التجارية لغرض الحصول على الشهادة الإعدادية المهنية والتي تساعد حاملها على الدخول في المعاهد العالية وكلاً حسب اختصاصه، أما الأمر الثاني أقرحت اللجنة تأسيس معامل صغيرة تلحق بالمدارس الصناعية، وتدار على أسس تجارية بغية تدريب المتخرجين مدة من الزمن ريثما يحصلون على عمل مهني (١١)، أما ما يخص خريجي المدارس الزراعية فقد طالبت اللجنة بمنحهم قطع أراضي ومساعدات مالية وذلك لتمكينهم من العمل الحر (١٢).

ومن الجدير بالذكر أن التوصيات التي خرجت بها لجنة العشر سنوات لم تكن أفضل من التوصيات التي وضعتها اللجان السابقة فلم تسهم بتوسيع التعليم المهني الذي بقي محدوداً ولا يتناسب مع متطلبات التطور الاقتصادي (١٣)، إضافة إلى أن بعض الأوساط الغربية وقفت ضد التوجه بالتوسع في التعليم المهني لكي تجعل العراق سوقاً لمنتجاتها الصناعية (١٤).

شمل التعليم المهني في العراق خلال السنوات مابين ١٩٤٥-١٩٥٠ التعليم الصناعي، والتعليم الزراعي ، التعليم التجاري ، مدارس الفنون البيئية ، ومعهد الفنون الجميلة (١٥)، والتي يمكن توضيحها على النحو الآتي:

أولاً/ المدارس الصناعية:

أ- مدرسة صناعة بغداد:

عملت وزارة المعارف بعد الحرب العالمية الثانية على زيادة الأهتمام بالتعليم الصناعي وسعت الى رفع مستوى المدارس الصناعية من خلال اجراء بعض التغييرات على نوع الدراسة في تلك المدارس ، وتقسيمها على قسمين قسم خاص والأخر حرفي على أن تبقى الدراسة عامة في الصفين الأول والثاني، وأن الطلاب الناجحون من الصف الثاني يقبلون في الصف الثالث الخاص ، أما المتوسطون أو المتأخرون فيقبلون في الصف الحرفي ، ومن الجدير بالذكر أن الطلاب الذين ينجحون من الصف الثالث الخاص يتم قبولهم في الصف الرابع الخاص ، وأكدت الوزارة أنها تسعى لفتح مدارس ثانوية صناعية يقبل فيها الناجحون من الصف الرابع الخاص أما خريجي المدرسة الثانوية الصناعية فيمكن قبولهم في كلية الهندسة (١٦).

وكان عدد طلاب مدرسة صنائع بغداد خلال العام الدراسي ١٩٤٥-١٩٤٦ قد بلغ (٩٧) طالباً موزعين على أربعة صفوف مقسمة على سبع شعب ، أما عدد ملاكها التدريسي فقد كان مكوناً من (٤٢) مدرساً (١٧).

وعملت وزارة المعارف في عام ١٩٤٦-١٩٤٧ على تطبيق خطتها بتقسيم الدراسة الصناعية وكذلك عن فكرة إنشاء مدرسة ثانوية صناعية ، بل إنها قامت بإضافة سنة خامسة للدراسة الصناعية بعد أن كانت أربع سنوات ، وخيرت الوزارة خريجي العام السابق بين الالتحاق بالصف الخامس وأعطائهم نفس الحقوق التي تعطى لخريجي ذلك الصف ، أو منحهم شهادة تخرج الصف الرابع ويكون له ما يكون لمن سبقهم من خريجي الصف نفسه ، وقد التحق أغلب الطلاب بالصف الخامس حيث بلغ عدد طلاب مدرسة صنائع بغداد في تلك السنة (١٠٤) طلاب موزعين على خمسة صفوف و بملاك تدريسي مكون من (٢١) مدرساً (١٨).

وللنهوض بالمستوى التعليمي للمدرسة قررت وزارة المعارف في عام ١٩٤٦ إرسال أربعة طلاب من خريجي تلك المدرسة الى بريطانيا للتخصص في الآلات والمكائن الزراعية (١٩)، وقامت بتجهيز الأقسام الداخلية بما تحتاج اليه من مستلزمات لتوفير السكن اللائق للطلبة (٢٠).

ادى أهتمام وزارة المعارف بمدرسة صنائع بغداد الى ازدياد أعداد الطلبة الى (٢٢٠) طالباً خلال العام الدراسي ١٩٤٧-١٩٤٨ موزعين على صفوفها الخمسة ، ورافقها ازدياد عدد الملاك التدريسي الى (٤٧) مدرساً ، ويعود سبب تلك الزيادة الى ألحاق قسم من طلاب مدرسة صنائع الموصل بعد غلقها بمدرسة

صنائع بغداد (٢١)، وانخفض العدد في العام الدراسي (١٩٤٨-١٩٤٩) الى (١٤٧) طالباً و(٤١) مدرساً (٢٢). ولم تشر المصادر الى غلق مدرسة الموصل ولعل سبب ذلك يعود الى قلة التخصيصات المالية.

وطالب طلاب مدرسة صنائع بغداد في ١١-٤-١٩٤٨ السماح لهم بتأليف لجنة اتحاد طلبة خاصة بمدرستهم على غرار المدارس الثانوية والمتوسطة العامة ، ولكن مدير المدرسة اخبرهم بأن الانشغال بالسياسة مخالف للقانون حسب المادة العشرون من نظام المدارس الثانوية رقم (١٤) ١٩٤٤ لكن الطلاب لم يعترضوا على كلام المدير وأنسحبوا ولم يلبثوا طويلاً فسرعان ما عادوا في اليوم التالي وأعلنوا أنهم سيضربون عن الدروس ما لم يتم تنفيذ طلبهم (٢٣)، حيث أجمع الطلاب وقدموا لأدارة المدرسة عريضة موقع عليها (٧٨) طالباً ممن يريدون تشكيل الاتحاد تحت إشراف المدرسة وأعلنوا عن مناهج الاتحاد حيث اكدوا أنه يهدف الى حل القضايا بين الطلاب وإدارة المدرسة ، وأن تكون هنالك لجان تعمل لبث روح التعاون الثقافي بين الطلاب و مساعدة الطلاب الفقراء عن طريق جمع التبرعات لهم ، وأخيراً أن تمثل مدرستهم في مؤتمر الطلبة العراقيين (٢٤)، وفي النهاية رضخت مديرية المعارف العامة لمطلب الطلاب واعلنت موافقتها على تكوين اتحاد الطلبة لمدرسة صنائع بغداد بعد أقل من أسبوع حيث جرى انتخاب خمسة طلاب كل طالب من صف معين تحت إشراف أدارة المدرسة والمدرسين (٢٥).

حافظت مدرسة صنائع بغداد على النظام الاداري الموضوع لها من وزارة المعارف (٢٦) ففي العام الدراسي ١٩٤٩-١٩٥٠ أبقى المدرسة على انتظامها وزيادة الاقبال عليها إذ بلغ عدد طلابها (٢٠١) طالباً موزعين على خمسة صفوف (٢٧).

وعلى الرغم من الإجراءات الحكومية تجاه التعليم الصناعي بصورة عامة فإن قانون الخدمة العسكرية كان يحتم على طلاب المدارس المهنية تأدية الخدمة العسكرية لمدة سنتين ، اضافة الى ذلك أن الجيش كان لاينتفع بالتعليم المهني الذي حصل عليه هؤلاء الطلبة ، الأمر الذي دفع أغلبهم الى الالتحاق بالمدارس الثانوية ومن ثم الالتحاق في نهايتها بالخدمة العسكرية بصفة ضباط أحتياط لمدة ستة أشهر بدلاً من سنتين (٢٨).

بـ مدرسة صنائع الموصل:

لم تكن مدرسة صنائع الموصل أوفر حظاً من سابقتها ، فقد تعثرت في مسيرتها التعليمية نتيجة لخطط المشرفين المرتجلة فألغيت في العام الدراسي ١٩٤٠-١٩٤١ ، وألحق طلبتها بمدرسة صنائع بغداد ثم أعيد افتتاحها في العام التالي (٢٩)، وفي العام الدراسي ١٩٤٥-١٩٤٦ كان عدد طلبتها (٦١) طالباً موزعين على أربعة صفوف وبملاك تدريسي مكون من (١٢) مدرساً (٣٠)، وخلال العام الدراسي ١٩٤٦-

١٩٤٧ سعت وزارة المعارف الى اضافة سنة خامسة، ألا أنها وجدت أن أعداد الطلبة الراغبين بالالتحاق بالصف الخامس قليل جداً الأمر الذي دفعها الى ترك الموضوع (٣١)، وفي آذار ١٩٤٦ أقترح عبدالله محي الدين مدير معارف الموصل إنشاء بناية جديدة للمدرسة على قطعة أرض مساحتها (٤٠٠٠) متر مربع ، الا أن مديرية المعارف العامة لم تلتفت الى ذلك الاقتراح بل أنها قررت أيلول ١٩٤٧ قررت إلغاء المدرسة وألحاق طلبتها بمدرسة صنائع كركوك ومدرسة صنائع بغداد وذلك بعد أن اصبح عددهم (٤٨) طالباً اضافة الى قلة عدد التدريسيين فيها إذ بلغ (٤) مدرسين فقط (٣٢)، ومنذ سنة ١٩٤٧ حتى عام ١٩٥٤ خلت الموصل من مدرسة صنائع (٣٣).

ج _ مدرسة الصناعة في كركوك:

أخذت وزارة المعارف بعد الحرب العالمية الثانية تفكر بأنشاء مدارس مهنية أخرى في بعض المدن العراقية فتقدمت بطلب الى مجلس الوزراء بخصوص أنشاء مدارس صناعية مهنية (٣٤)، وحصلت على الموافقة بفتح مدرسة صنائع كركوك وذلك في بداية العام الدراسي ١٩٤٥-١٩٤٦ ، وكان الغرض منها أعداد عمال فنيين يستعاض بهم عن العمال الأجانب الذين تستخدمهم شركة النفط العراقية في حقل (بابا كركر) ، لأن الشركة كانت تعاني من قلة عدد العمال العراقيين ، جدير بالذكر أن قبول الطلاب في تلك المدرسة أقتصر على أبناء العاملين الذين يعملون في الشركة ، حيث أن وزارة المعارف حثت العمال على إرسال أبنائهم الى المدرسة فكانت تعمل على تمديد موعد القبول فيها وذلك لاستيعاب أكبر قدر منهم ، لكن دون فائدة حيث بلغ عدد طلابها في سنة أفتتاحها (٣١) طالباً فقط ، أما عدد مدرسيها فقد بلغ (٤) مدرسين (٣٥).

تطورت المدرسة تدريجياً ففي العام الدراسي ١٩٤٦-١٩٤٧ بلغ مجموع طلابها (٥٥) طالباً وبملاك تدريسي مكون من (٦) مدرسين ومكونة من صفين (٣٦)، ثم ازداد عدد الطلبة في العام اللاحق فأصبح (٧٦) طالباً موزعين على ثلاثة صفوف (٣٧).

وفي عام ١٩٤٨ طالب مدير مدرسة صنائع كركوك وزارة المعارف بفصل المدرسة عن مديرية معارف اللواء وربطها مباشرة بالوزارة على غرار مدرسة صنائع بغداد ، لكن الوزارة لم تعط للموضوع أهمية لأنه كان ناتجاً عن التخاصم بين مدير معارف اللواء ومدير المدرسة وكان الدافع العداء الشخصي لذلك رفضت الوزارة الموافقة على الطلب المذكور (٣٨)، وأستمرت المدرسة في تطبيق لنظامها السابق وفي نهاية العام الدراسي ١٩٤٩-١٩٥٠ أصبحت مؤلفة من أربعة صفوف وبلغ عدد طلابها في تلك السنة الدراسية مايقارب (١١٧) طالباً ، وعدد التدريسيين فيها (١٥) مدرساً (٣٩)، وعلى ما يبدو أن المدرسة حصلت على الأهتمام اللازم من وزارة المعارف ، اضافة الى ذلك لاقت أقبالاً من قبل الأهالي.

د_ مدرسة صنائع البصرة:

أحتوت مدينة البصرة بسبب موقعها الاستراتيجي على مجموعة من الشركات العامة تأتي في مقدمتها شركة النفط العراقية اضافة الى على بعض المؤسسات الحكومية العامة ، وكان أغلب العمال العاملين في تلك الشركات والمؤسسات الحكومية هم من الأجانب(٤٠)، وللاستعاضة عنهم بإيدي وطنية وذات خبرة فنية قررت وزارة المعارف فتح مدرسة صنائع البصرة خلال العام الدراسي ١٩٤٩-١٩٥٠(٤١).

وضعت وزارة المعارف مجموعة من الشروط للقبول في مدرسة صنائع البصرة كان اشهرها: أن يكون المتقدم متخرجاً من الدراسة الابتدائية ، ويمتلك شهادة الجنسية العراقية ودفتر النفوس، اضافة الى شهادة حسن السلوك من الشرطة وعدم المحكومية ، وأن يدفع المتقدم للدراسة مبلغاً من المال قدره ديناراً واحداً كتأمينات ، ولغرض اختيار الطلاب المتقدمين بطلبتهم للدخول في المدرسة وتم تأليف لجنة برئاسة مدير معارف البصرة وعضوية احمد وصفي عبد الباقي(٤٢) والذي أصبح فيما بعد مديراً لتلك المدرسة(٤٣)، وقررت اللجنة قبول (٣٠) طالباً في بداية أفتتاحها إذ أنظم هؤلاء الطلاب في صف واحد ، وكان عدد المدرسين (١١) مدرساً ومدرسة واحدة(٤٤).

ومن الجدير بالذكر أن المدرسة كانت تحتوي على سبعة أقسام هي:- (البرادة ، الكهرباء ، الحدادة ، السباكة ، الخراطة ، قسم السيارات ، النجارة) ، اضافة الى ذلك كانت تدرس فيها بعض المواد العلمية مثل (الرياضيات ، الفيزياء ، الكيمياء ، اللغة العربية والانكليزية ، التاريخ ، الرسم الميكانيكي ، والهندسة) (٤٥). هـ_ مدرسة الهندسة الصناعية:

أقدمت وزارة المعارف على خطوة مهمة في سبيل توسيع التعليم الصناعي في العراق حيث قامت في العام الدراسي ١٩٤٩-١٩٥٠ بأفتتاح مدرسة صناعية جديدة عرفت بمدرسة الهندسة الصناعية ، التي كان يقبل فيها خريجي الدراسة المتوسطة ، وحددت مدة الدراسة فيها بخمس سنوات وبلغ عدد طلبتها في العام الذي أفتتحت فيه (٤٤) طالباً في الصف الأول موزعين على شعبتين(٤٦).

أما المناهج الدراسية فقد قامت وزارة المعارف العراقية في ٥-٢-١٩٤٩ بتأليف لجنة متخصصة كان الغرض منها إعادة النظر بالكتب والمناهج الدراسية ، وكانت برئاسة محي الدين يوسف(٤٧) مفتش المعارف ومكونة من (١٤) عضواً ، عقدت (٢٧) جلسة تبحث فيها سياسة وزارة المعارف العامة وأهداف التعليم ، وسعت تلك اللجنة الى أذخار بعض الموضوعات العلمية في المدارس الصناعية ، ولكن بعد الدراسة المستفيضة تبين أنه من غير الممكن عملياً أذخار تلك المواضيع وذلك بسبب النفقات الكبيرة التي يحتاجها ذلك المشروع ، اضافة الى قلة المدرسين الكفوئين لتدريسها وتدريب الطلاب عليها(٤٨).

أذا ما تتبعنا مسيرة التعليم الصناعي في العراق خلال المدة المحصورة بين عامي ١٩٤٥-١٩٥٠ نجد أنه كان الأكثر توسعاً بين انواع التعليم المهني الاخرى، ومن خلال الجدول أدناه يمكن لنا معرفة تقدم المدارس الصناعية في تلك المرحلة.

جدول رقم (١)

يبين عدد المدارس الصناعية المدرسين والطلبة خلال السنوات ١٩٤٥-١٩٥٠ (٤٩).

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد الطلاب
١٩٤٦-١٩٤٥	٣	٥٨	١٨٩
١٩٤٧-١٩٤٦	٣	٣١	٢٠٧
١٩٤٨-١٩٤٧	٢	٥٧	٢٩٦
١٩٤٩-١٩٤٨	٢	٦١	٢٤١
١٩٥٠-١٩٤٩	٤	٣٦	٣٩٢

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن التعليم الصناعي شهد تحسناً بسيطاً من حيث أعداد المدرسين والطلبة وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الحكومة قد بدأت تولي ذلك النوع من التعليم أهمية خاصة وعلى ما يبدو أن سبب ظهور الاهتمام الحكومي بالتعليم الصناعي وخاصة في المدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ما هو الا نتيجةً للاستقرار السياسي وحاجة الدولة الى عمال وفنيين مختصين بأمور الصناعة الأمر الذي دفعها الى تطبيق أغلب التوصيات التي خرجت بها اللجان العلمية اضافة الى ذلك لرفد القطاعات والدوائر الحكومة بأكبر عدد من العمال والفنيين الماهرين .

ثانياً/ المدارس الزراعية في العراق:

أ- مدرسة زراعة الرستمية:

قامت الحكومة العراقية بعد الحرب العالمية الثانية بعدة محاولات لأجراء إصلاح زراعي عام في البلد وذلك عن طريق أنماء الأراضي الحكومية وتوزيعها على شكل ملكيات صغيرة بموجب قانون أعمار أراضي الدجيلة رقم (٢٣) لسنة ١٩٤٥ الذي شمل مساحات واسعة من الأراضي المروية في لواء الكوت (٥٠) وبما أن القطاع الزراعي في العراق يحتل مركزاً رئيسياً في الاقتصاد الوطني من خلال أسهاماته في الدخل القومي فإن المدارس المهنية بصورة عامة والزراعية على بخاصة هي الأخرى تمثل إحدى تلك المؤسسات الثقافية والاجتماعية المرتبطة بخطة التنمية الاقتصادية للبلد (٥١)، وقد سعت وزارة المعارف الى توسيع التعليم المهني الزراعي بما يتناسب مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للعراق (٥٢) ولكن على الرغم من

مساعدتها الا أن التعليم الزراعي ظل بسيطاً ومقتصراً على مدرسة واحدة فقط خلال العام الدراسي ١٩٤٥-١٩٤٦ حيث بلغ عدد طلابها (١١٩) طالباً موزعين على صفوفها الثلاثة ، وبكادر تدريسي مكون من أربعة مدرسين(٥٣)، وكان عدد خريجي مدرسة الزراعة في تلك السنة (٥٨) متخرجاً(٥٤) جدير بالذكر أن الحاجة للدراسة الزراعية كانت قليلة فكان الهدف منها ملء الوظائف الحكومية المتصلة بالزراعة ، فعلى سبيل المثال وبالتحديد في سنة ١٩٤٥ عين في مديرية الزراعة حوالي (٣٧) خريجاً من تلك المدرسة ، وتم توظيف (١٧) آخرين في وزارة المعارف وكان أغلب الذين عينوا في وزارة المعارف يقومون بالتدريس في المدارس الريفية النموذجية(٥٥).

استمرت المدرسة بعملها التعليمي ففي العام الدراسي ١٩٤٦-١٩٤٧ وبلغ عدد طلبتها (١٤٦) طالباً موزعين على ثلاثة صفوف ، وبملاك تدريسي بلغ (١١) مدرساً(٥٦)، وفي تلك السنة نشرت إدارة المدرسة على صفحات جريدة الوطن إعلان الى خريجي مدرسة الزراعة الراغبين بنشر أبحاثهم في المجلة الزراعية الخاصة بالمدرسة(٥٧)، وزاد عدد طلاب المدرسة خلال العام الدراسي ١٩٤٧-١٩٤٨ الى(١٥٠) طالباً ، وأن المدرسة أنتقلت إدارياً في الأول من نيسان عام ١٩٤٧ من وزارة المعارف الى وزارة الاقتصاد(٥٨). اهتمت وزارة المعارف العراقية بالتعليم الزراعي وشكلت اللجنة العليا المختصة بإعادة النظر بالمناهج والكتب المدرسية، واقرحت تخصيص نسبة عالية من إيرادات المحاصيل الزراعية للطلبة و المدرسين ومنحهم قطعة أرض مناسبة للعمل فيها(٥٩).

قسمت مناهج الدراسة الزراعية على ثلاثة مراحل حسب مدة الدراسة ففي السنة الأولى كانت تدرس اللغة العربية والانكليزية ، والطبيعة ، والكيمياء ، والهندسة الزراعية ، والنبات ، والحيوان ، والزراعة العملية ، والمساحة ، والنجارة ، أما في السنة الثانية تدرس اللغة العربية والانكليزية ، والكيمياء العضوية، والحشرات، والآلات الزراعية، والطب البيطري، وتربية الحيوانات، وفي السنة الثالثة تدرس اللغة الانكليزية، التربة، الاقتصاد الزراعي، الجمعيات التعاونية، الحسابات الزراعية، المحاصيل الزراعية، منتجات الألبان، أمراض النباتات، الآلات الزراعية ، والزراعة العملية ، والنجارة(٦٠)، ولتعديل مناهج الدراسة الزراعية أقرحت اللجنة العليا في عام ١٩٤٩ أن يكون منهج مدرسة الزراعة في بغداد بعد دراسته وتعديله أساساً لمنهج الثانويات الزراعية والتي يتم تأسيسها في المستقبل(٦١).

وعلى الرغم من المحاولات الحكومية لرفع مستوى التعليم الزراعي، إلا أنه لم يرتق الى المستوى المطلوب الذي يتناسب مع أُمكانيات البلد الاقتصادية والاجتماعية، ويعود سبب تدني مستواه الى قلة الأقبال عليه نتيجة لقلة وجود الوظائف لخريجي ذلك النوع من التعليم في القطاعات الزراعية(٦٢)، وبقيت تلك المدرسة سائرة على النمط نفسه الذي كانت عليه سابقاً حتى العام الدراسي ١٩٤٩-١٩٥٠ بلغ فيه عدد طلابها

(١١١) طالباً (٦٣)، ويشكل عام فإنها لم تشهد تقدماً واضحاً بل كان طفيفاً، على مستوى طلبتها وخريجها خلال السنوات المحصورة بين ١٩٤٥-١٩٥٠ وسيوضح لنا من خلال الجدول التالي:-

جدول رقم (٢)

يبين عدد المدارس الزراعية والطلاب المتخرجين خلال السنوات ١٩٤٥-١٩٥٠ (٦٤).

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المتخرجين
١٩٤٦-١٩٤٥	١	١١٩	٥٨
١٩٤٧-١٩٤٦	١	١٤٦	٣٠
١٩٤٨-١٩٤٧	١	١٥٠	٣١
١٩٤٩-١٩٤٨	١	١٥٠	-
١٩٥٠-١٩٤٩	١	١١١	٥٨

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن التعليم الزراعي ظل متأخراً مقارنةً بالتعليم الصناعي ففي العام الدراسي ١٩٤٩-١٩٥٠ كانت هناك أربع مدارس صناعية ، في حين أقتصرت التعليم الزراعي على مدرسة زراعية ثانوية واحدة فقط، ولعل سبب تأخر التعليم الزراعي ناتج عن عدم وجود سياسة موحدة تجاه ذلك النوع من التعليم اضافة الى ذلك أن تلك المدرسة لم تستقر تحت إدارة ثابتة وأما كانت منتقلة في أدارتها ما بين مديرية الزراعة العامة ووزارة المعارف ثم ألحقت في عام ١٩٤٧ بوزارة الاقتصاد ، ومن الطبيعي جداً أن تكون هنالك تأثيرات سلبية عليها نتيجة لعدم الاستقرار تحت إدارة معينة ، الأمر الذي أدى الى تراجع التعليم الزراعي مقارنةً ببقية أصناف التعليم المهني الأخرى.

ج-المدارس الزراعية الابتدائية:-

وفي عام ١٩٤٨ عقد مؤتمر جمع مديري الألوية برئاسة وزير المعارف نجيب إبراهيم الراوي (٦٥) تم من خلاله مناقشة الموضوع الذي طرحته اللجنة العليا لإعادة النظر بالمنهاج بخصوص تحويل بعض المدارس في الألوية الى مدارس زراعية وذلك لتوسيع نطاق التعليم الزراعي داخل البلد ، وقد أكد المؤتمر على تطبيق تلك الفكرة، إذ أوصى مجلس المعارف بأمر عدة أهمها أستحضار الوسائل الضرورية كافة لفتح تلك المدارس من أبنية وأدوات، على أن يتم بالتدرج حسب أمكانية الوزارة للقيام بذلك الأمر (٦٦)، وبالفعل قام مديروا معارف الألوية بفتح بعض المدارس الزراعية الابتدائية على سبيل التجربة في كل لواء من الألوية الاربعة عشر، ومن الجدير بالذكر إنه تم فتح تلك المدارس عن طريق أستخدام بنايات المدارس

القديمة، ووضع منهج خاص لها حيث كانت تدرس من السنة الأولى الى السنة الثالثة (٦) حصص ومن السنة الرابعة الى السنة السادسة (٨) حصص ألحقت بتلك المدارس قطع أراضي لغرض زراعتها، قد ضمت بعض الحيوانات لتربيتها، وان بعضها كانت تمتلك عدد من الآلات اليدوية المستعملة في زراعة المحاصيل، ولم تتمكن وزارة المعارف من توفير النفقات اللازمة لإنشاء الأبنية والمختبرات أو توفير الكوادر التدريسية والفنية اللازمة مما أدى الى غلق بعض تلك المدارس (٦٧).

ب- محاولات إنشاء مدرسة زراعية في لواء الموصل:

ظهرت محاولات عديدة لإنشاء مدرسة زراعية في لواء الموصل في عام ١٩٤٦ حيث رفعت مديرية معارف لواء الموصل كتاباً الى مديرية المعارف العامة اقترحت فيه إنشاء مدرسة زراعة في المدينة وذلك بعد حصولها على قطعة أرض زراعية من المالية تقدر مساحتها بـ (١٠٥٠) دونماً، وكانت ترى أن ذلك المشروع له فائدة كبيرة خاصة أن قطعة الأرض الزراعية التي كان يراد تأسيس المدرسة عليها مجاورة لحقل تجريبي لوزارة الاقتصاد، لمساعدة أبناء القرى والعشائر ليكونوا قادرين على إصلاح أراضيهم ومزارعهم (٦٨)، وبعد أقل من شهر جاء كتاب من وزير المعارف طلب يؤكد فيه التريث وإعادة النظر بذلك الاقتراح، وأشار الى أن القيام بمثل هكذا مشروع يتطلب أعداد مدرسين متخصصين بأمور الزراعة مسبقاً (٦٩)، ألا أن معارف الموصل أرسلت وبالتحديد في ١٨/٤/١٩٤٦ كتاباً الى وزارة المعارف طلبت فيه جواب بخصوص إنشاء المدرسة الزراعية المقرر أنشائها في الموصل (٧٠)، وبعد عشرة أيام أرسلت وزارة المعارف العامة كتاب الى مديرية معارف الموصل لاعادة النظر بالموضوع خلال العطلة الصيفية القادمة (٧١)، وعلى ما يبدو أن الوزارة أهملت الموضوع إذ لم يرد له ذكر في الوثائق العامة أو المصادر الأخرى، وربما سبب الأهمال لمثل هكذا مشروع لتكاليفه الباهضة مع عدم وجود الملاك التدريسي المتخصص بأمور الزراعة.

ثالثاً/ مدرسة التجارة:

أنعشت تجارة العراق بعد الحرب العالمية الثانية نتيجةً لاستقرار الأوضاع السياسية فأزداد الطلب على البضائع لسد إحتياجات السوق المحلية، إضافة الى ذلك قامت الحكومة بتخفيض القيود المفروضة على الإستيراد التي كانت مفروضة خلال سنوات الحرب، الأمر الذي أدى الى توسيع تجارة الإستيراد بشكل واسع (٧٢)، ونتيجةً لذلك التطور التجاري ظهرت العديد من الشركات والمصارف التجارية الحكومية والأهلية ومن الطبيعي جداً أن تحتاج تلك المؤسسات الى عناصر تمتلك خبرة فنية في إدارة الأعمال التجارية

والحسابات العامة وأعمال السكرتارية ، اضافة الى المراسلات والقضايا الكمركية الأمر الذي دفع وزارة المعارف الى الأهتمام بالتعليم التجاري لأيجاد تلك العناصر التي تتمتع بالخبرة التجارية(٧٣).

وحقيقة الأمر لم تكن هنالك سوى مدرسة تجارية واحدة تعرضت للغلق خلال الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في عام ١٩٤١ وألحق القسم المتوسط من طلابها بالمدارس المتوسطة والقسم الأعدادي بالثانوية المركزية(٧٤)، ولكن غلق المدرسة لم يستمر طويلاً إذ أعيد فتحها في العام الدراسي ١٩٤٢-١٩٤٣ بصفيها الرابع والخامس في بناية ثانوية الصناعة ولكن بإدارة مستقلة إذ قسمت الدراسة فيها على فرعين الأول عربي والذي يقوم بتخريج أشخاص مختصين بالعمل في المؤسسات التجارية المالية التي لاتستعمل اللغة الأجنبية ، أما القسم الثاني الأنكليزي والذي يشترط على المتقدم للدراسة فيه إتقان اللغة الأجنبية(٧٥).

وقد حددت وزارة المعارف عدة شروط للقبول في ثانوية التجارة اشهرها أن يكون المتقدم خريج الدراسة المتوسطة وأن يقبل (٣٠) طالباً على نفقتهم الخاصة في القسم العربي و(١٤) طالباً أيضاً على نفقتهم الخاصة في القسم الأنكليزي ، وأن تكون المقابلة في ٢٠ أيلول ١٩٤٥ في بناية ثانوية التجارة على أن يصطحب المتقدم معه الوثائق المطلوبة والمتمثلة بشهادة الدراسة المتوسطة ، شهادة حسن السلوك وعدم المحكومية ، دفتر النفوس ، وشهادة الفحص الطبي من رئاسة صحة المعارف(٧٦).

أستقلت مدرسة أعدادية التجارة بعد أن كانت مع المدرسة الصناعية(٧٧) وكانت تلك المدرسة مكونة من صفين: هما الصف الرابع الأعدادي الذي عدد طلابه (٦٩) طالباً والصف الخامس وعدد طلابه (٢١) طالباً أي أن مجموع طلابها في تلك السنة الدراسية كان (٩٠) طالباً ، وأن طلاب الصف الرابع كانوا قسمين عربي وأنكليزي فكان الأخير يحتوي على (٢٥) طالباً(٧٨)، وحصلت زيادة في أعداد الطلبة في العام الدراسي ١٩٤٦-١٩٤٧ حيث وصل عددهم (١٤١) طالباً موزعين على صفين وأربع شعب وبملاك تدريسي بلغ (١٢) مدرساً(٧٩).

شددت مدرسة التجارة على القيام بالأنشطة الثقافية ففي عام ١٩٤٦ إقامة حفلاً تأبينياً للشاعر الرصافي(٨٠)، اضافة الى إرسال طلابها في سفرة علمية الى مزرعة أبي غريب برفقة مدير المدرسة وبعض الأساتذة(٨١)، اضافة الى ذلك قام طلاب المدرسة بعرض مسرحي على قاعة التقيض في بغداد وقد حضر جمع غفير من الأهالي والمدرسين والمدرسات اضافة الى طلاب وطالبات المدارس الأخرى(٨٢)

أما بخصوص اعدد الطلبة فقد ارتفع في العام الدراسي ١٩٤٧-١٩٤٨ الى (٢١٦) طالباً موزعين على خمس شعب إذ بلغ عدد طلاب الصف الرابع (١٤٠) طالباً أما الصف الخامس فقد بلغ (٧٦) طالباً(٨٣)، ويبدو أن تلك الزيادة البسيطة ناتجة عن توجيه بعض الأهتمام من وزارة المعارف بذلك النوع من التعليم لكي ترفد القطاعات الحكومية والأهلية بالعناصر التي لها خبرة بالمجال التجاري لكن هذا الأهتمام لم

يكن على صنف واحد ، إذ كانت المدرسة متذبذبة من حيث أعداد طلابها فلم يحصل فيها تقدم ملحوظ أو حتى استقرار نسبي والدليل على ذلك تراجع أعداد طلبتها الى (١١٦) طالباً في العام الدراسي ١٩٤٨-١٩٤٩ (٨٤)، ولم يقف انخفاضهم عند ذلك الحد بل وصل الى (٦٢) طالباً خلال العام الدراسي ١٩٤٩-١٩٥٠ (٨٥)، وفي تلك السنة الدراسية ارتأت اللجنة العليا لإعادة النظر بالمناهج أنه من الضروري الأهتمام بالتعليم التجاري وذلك لأرتباطه بالحياة العملية، اضافة الى ذلك حددت اللجنة أشهر المناهج التي يجب أن تدرس في تلك المدرسة فتمثلت بما يأتي: الدين، اللغة العربية والانكليزية والفرنسية ، إدارة الأعمال ، الاقتصاد ، القانون التجاري ، الجغرافية الاقتصادية ، التربية الوطنية ، والرياضة(٨٦).

ويبدو لنا إن التعليم التجاري حصل فيه تطوراً نسبياً متذبذباً من حيث عدد الطلبة والكادر التدريسي ويتضح لنا من الجدول التالي الاتي:

جدول رقم (٣)

يبين عدد الطلبة والمدرسين في مدرسة التجارة خلال السنوات ١٩٤٥-١٩٥٠ (٨٧).

السنة الدراسية	عدد المدرسين	عدد الطلاب		المجموع
		الصف الرابع	الصف الخامس	
١٩٤٦-١٩٤٥	٧	٦٩	٢١	٩٠
١٩٤٧-١٩٤٦	١٢	٨٠	٦١	١٤١
١٩٤٨-١٩٤٧	١١	١٤٠	٧٦	٢١٦
١٩٤٩-١٩٤٨	١٢	٣١	٨٥	١١٦
١٩٥٠-١٩٤٩	١٠	٣٢	٣٠	٦٢

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن التعليم التجاري كان بطيئاً نسبياً فلم تكن هنالك سوى مدرسة تجارية واحدة على الرغم من وجود شركات ومؤسسات تجارية سواء كانت حكومية أو أهلية تم أستحداثها بعد الأستقرار السياسي ، ومن الطبيعي فإن تلك الشركات والمؤسسات تحتاج الى أيدي عاملة متخصصة بالشؤون التجارية ، اضافة الى ذلك أن تلك المدرسة كانت تعاني من عدم الأستقرار والتذبذب في عدد طلابها فعلى سبيل المثال بلغ عددهم في العام الدراسي ١٩٤٥-١٩٤٦ (٩٠) طالباً وبكادر تدريسي مؤلف من (٧) مدرسين ثم أرتفع العدد الى (٢١٦) طالباً خلال العام الدراسي ١٩٤٧-١٩٤٨ ، ثم عاد وأنخفض الى (٦٢) طالباً خلال العام الدراسي ١٩٤٩-١٩٥٠ وبكادر تدريسي مؤلف من (١٠) اساتذة، ولعل سبب ذلك التذبذب في أعداد الطلبة ناتج عن عدم وجود سياسة حكومية موحدة تجاه ذلك النوع من التعليم .

رابعاً/ مدرسة الفنون المنزلية(الفنون البيئية سابقاً):

سعت الحكومة العراقية بعد الحرب العالمية الثانية الى توسيع التعليم النسوي ومعالجة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه ذلك النوع من التعليم ، وذلك من أجل أشرك المرأة في أمور الإدارة العامة اضافة الى ذلك تكوين إدارة للتعليم النسوي قادرة على إدارة مدارس البنات بصورة عامة .

يمكن القول أن البدايات الأولى للنهضة النسوية في العراق حدثت بعد الحرب العالمية الثانية بشكل واضح في المجالات المختلفة لاسيما في حقل الخدمات الاجتماعية ومن اشهر مظاهر تلك النهضة نشوء الجمعيات والاتحادات النسوية والتي تمثلت بالاتحاد النسائي العراقي الذي تأسس في عام ١٩٤٥ ومثل الهيئة النسوية في العراق ، وتم في السنة نفسها تأسيس الفرع النسوي لجمعية حماية الأطفال والهدف منه لتقليل وفيات الأطفال ولتحسين النسل ومساعدة العائلات الفقيرة ومساعدات أخرى ، ومن الطبيعي جداً أن تكون للنهضة النسوية تأثيرات ايجابية لرفع مستوى التعليم النسوي بصورة عامة(٨٨).

ومن الواضح أن التعليم النسوي المهني كان محدوداً جداً ولم يوجد في العراق حتى عام ١٩٤٥ سوى مدرسة واحدة للفنون البيئية ارتأت الوزارة تغيير تسميتها ب(مدرسة الفنون المنزلية) وذكرت إن التسمية القديمة ليست علمية وإن التسمية الجديدة أقرب للصواب(٨٩)، وعملت وزارة المعارف في تلك السنة على أيجاد نظام جديد لها من أجل أعداد ربات بيوت وأعداد فتيات للتدريس في المدارس الابتدائية والمتوسطة ، وبذلك فإن المدرسة كانت ذات مناهج واسعة تشمل دروس الطهي والخياطة والعناية بالأطفال اضافة الى المسائل الصحية (٩٠).

أما بخصوص أعداد الطالبات في تلك المدرسة فقد بلغ خلال العام الدراسي ١٩٤٥-١٩٤٦ (١٣٢) طالبة موزعات على خمسة صفوف(٩١)، وأن المدرسة كانت تحتوي على قسم داخلي يتسع ل(٧٢) طالبة ، بلغ عدد الطالبات (٥٣) طالبة وأغلبهن من مدينة بغداد(٩٢)، وأنخفض عدد الطالبات في العام الدراسي ١٩٤٦-١٩٤٧ الى (١١١) طالبة ، يشرف على تدريسهن (١١) مدرسة(٩٣)، وفي العام الدراسي ١٩٤٧-١٩٤٨ أصبح عدد الطالبات (١١٣) طالبة موزعات على خمسة صفوف(٩٤)، أما عدد خريجات تلك المدرسة في تلك السنة فقد بلغ (٢٤) متخرجة(٩٥).

وفي عام ١٩٤٩ أكدت اللجنة العليا لإعادة النظر في المناهج الدراسية على الناحية العلمية في مناهج تلك المدرسة ، على أن يدرس في السنة الأولى والثانية دراسة عامة وتقسم بقية السنوات على قسمين الأول للتدبير البيتي ، والثاني للخياطة ، على أن تمنح المتخرجة شهادة تعادل الدراسة الثانوية ، بوسعها مواصلة دراستها في كلية الملكة عالية(٩٦)، وفي حقيقة الأمر أن المدرسة ظلت مستمرة على النظام نفسه الذي كانت

عليه سابقاً ، ففي العام الدراسي ١٩٤٩-١٩٥٠ ارتفع عدد طالباتها الى (١٥٨) طالبة موزعات على خمسة صفوف (٩٧)، لكنها لم تشهد تطوراً واضحاً وإنما كان بطيئاً نسبياً كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

يبين عدد الطالبات والمتخرجات والمدرسات في مدرسة الفنون المنزلية خلال السنوات ١٩٤٥-١٩٥٠ (٩٨)

السنة الدراسية	عدد الطالبات الموجودات	عدد المتخرجات	عدد المدرسات
١٩٤٥-١٩٤٦	١٣٢	١٩	١١
١٩٤٦-١٩٤٧	١١١	٣٢	١١
١٩٤٧-١٩٤٨	١١٣	٢٤	١٠
١٩٤٨-١٩٤٩	١٢٥	-	١٢
١٩٤٩-١٩٥٠	١٥٨	١٢	١٣

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن التعليم النسوي أو بالأخص مدرسة الفنون المنزلية عانت من النمو البطيء في أعداد (الموجودات والمتخرجات) إضافة الى التذبذب وعدم الاستقرار، ففي العام الدراسي ١٩٤٦-١٩٤٧ بلغ عدد خريجات تلك المدرسة (٣٢) متخرجة بينما أنخفض عدد الخريجات الى (١٢) متخرجة خلال العام الدراسي ١٩٤٩-١٩٥٠ على الرغم من أن عدد الطالبات خلال تلك السنة كان (١٥٨) طالبة، وعدد المدرسات (١٣) مدرسة، وربما سبب ذلك التخبط وعدم الاستقرار ناتج عن عدم وجود خطط وأنظمة مرسومة مسبقاً لتلك المدرسة ، أو ربما يعود سبب التذبذب الى الصعوبات الاجتماعية حيث كانت هنالك بعض العوائل لاتسمح بتعليم بناتها في ظل عادات وتقاليد اجتماعية محافظة ومن الطبيعي جداً أن يكون لتلك الصعوبات تأثيرات سلبية على التعليم النسوي بصورة عامة.

خامساً/ معهد الفنون الجميلة:

تعود البدايات الأولى لتأسيس المعهد ونظام القبول فيه الى عام ١٩٤٥ ونتيجةً لتوسع نشاطاته وفعالياته مثل افتتاح معارض للرسم والنحت ، إضافة الى ازدياد المتقدمين للدارسة فيه (٩٩). الأمر الذي جعل وزارة المعارف تغيير وجهة نظرها تجاه ذلك المعهد وأخذت تفكر بوضع نظام جديد له الغرض منه تنظيم العملية التعليمية، وبالفعل أصدرت في ١١/آب/١٩٤٦ نظام معهد الفنون الجميلة رقم (٦٣) لسنة ١٩٤٦ ، والذي حددت مادته الحادية عشر شروط القبول فيه أشهرها:- السلامة الصحية وحسن السيرة واجتياز الاختبار ودفع الإيجور الدراسية ، وأكدت على الأعفاء من الأجور لذوي المواهب الفنية والفقراء بموافقة الوزير

ولم تحدد مدة الدراسة وقد اشار مدير المعهد محي الدين حيدر الى اصدار تعليمات تحدد مدة الدراسة وتم تحديدها حسب الفروع ، فرع التمثيل والرسم والنحت خمس سنوات ، والموسيقى سبع سنوات (١٠٠)، وضرورة قبول الموهوبين في الفرع الأخير وقد صادقت وزارة المعارف على تلك التعليمات (١٠١).

تكون المعهد من أربعة فروع خلال العام الدراسي ١٩٤٦-١٩٤٧ وهي: التمثيل والرسم والنحت والموسيقى وكان مجموع طلاب تلك الأقسام الأربعة (٢٨٤) طالباً (١٠٢)، لكن أعداد طلبة ذلك المعهد لم تكن مستقرة فأخفضت الى (٢٥٣) طالباً خلال العام الدراسي ١٩٤٧-١٩٤٨ (١٠٣) ، ثم أخذت أعدادهم تزداد تدريجياً فأصبح عددهم (٢٦٣) طالباً خلال العام الدراسي ١٩٤٨-١٩٤٩ (١٠٤).

وبما أن الدراسة في ذلك المعهد كانت مختلطة الا أنها بقيت تقتصر على الذكور حتى العام الدراسي ١٩٤٩-١٩٥٠ إذ تم قبول (٢٧) طالبة للدراسة فيه ، في حين كان عدد الطلاب الذكور (٢٤٥) طالباً وبملاك تدريسي مكون من (١٦) مدرساً ومدرستين (١٠٥).

وبصورة عامة تميز معهد الفنون الجميلة بالانتظام من حيث التدريس والثبات والاستقرار النسبي مما انعكس بصورة ايجابية على اعداد طلابه، بين عامي ١٩٤٥-١٩٥٠، كما يبين لنا الجدول التالي:

الجدول رقم (٥)

يبين أعداد طلاب وطالبات معهد الفنون الجميلة بين عامي ١٩٤٥-١٩٥٠ (١٠٦).

العام الدراسي	عدد الطلاب	عدد الطالبات	المجموع
١٩٤٥-١٩٤٦	٣٥٩	-	٣٥٩
١٩٤٦-١٩٤٧	٢٨٤	-	٢٨٤
١٩٤٧-١٩٤٨	٢٥٣	-	٢٥٣
١٩٤٨-١٩٤٩	٢٦٣	-	٢٦٣
١٩٤٩-١٩٥٠	٢٤٥	٢٧	٢٨٢

يتضح لنا من خلال الجدول اعلاه أنه على الرغم من اهتمام وزارة المعارف تجاه معهد الفنون الجميلة وأصدارها نظام خاص به الا انه ظل يعاني من تراجع في أعداد طلابه فنلاحظ في العام الدراسي ١٩٤٥-١٩٤٦ كان عدد طلابه (٣٥٩) طالباً في حين تراجع ذلك العدد الى (٢٥٣) طالباً خلال العام الدراسي ١٩٤٧-١٩٤٨، وبلغ مجموع عدد الطلبة عام ١٩٤٩-١٩٥٠ (٢٨٢) طالباً كان منهم (٢٧) طالبة فقط، اضافة الى ذلك إن النظام الذي كان يسير عليه المعهد منذ تأسيسه يقضي بأن تكون الدراسة فيه مختلطة فلم نلاحظ وجود للفتيات في ذلك المعهد حتى العام الدراسي ١٩٤٩-١٩٥٠ وربما يعود سبب ذلك الى تمسك بعض العوائل بالعادات والتقاليد التي تمنع الاختلاط بين الجنسين.

المبحث الثاني : تطور التعليم المهني في العراق بين عامي (١٩٥٠-١٩٥٨)

حصلت في بداية الخمسينيات تغيرات جوهرية في سياسة الحكومة العراقية تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتزامن ذلك التغيير مع زيادة واردات النفط العراقي مقارنةً بالسنوات السابقة ، الأمر الذي جعل الحكومة تعتمد على سياسة التخطيط الاقتصادي واستغلال تلك الموارد النفطية بالشكل الذي يخدم الأهداف العامة ، اضافة الى القروض من البنك الدولي للإعمار والتنمية(١٠٧).

تأسس مجلس الإعمار(١٠٨) في عام ١٩٥٠ وأوكلت اليه مهمة وضع سياسة أقتصادية تنموية شاملة لمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية للنهوض بواقع البلد العام ، ولم تقتصر موارد المجلس على النسبة المخصصة له من واردات النفط بل كانت تخصص له مبالغ إضافية بقانون من وقت الى آخر ، الأمر الذي جعل المجلس يمتلك موارد مالية تغطي نفقات المشاريع المزمع تنفيذها(١٠٩).

وبما أن التعليم يعد من الاستثمارات الأساسية التي ارتكز عليها البناء الاقتصادي والاجتماعي في العراق(١١٠)، فإنه نال الأهتمام الكافي من مجلس الأعمار الذي قام بأرسال البعثات الدراسية الى الخارج ، وتخصيص مبالغ مالية لإنشاء مدارس لمختلف مراحل التعليم اضافة الى ذلك ساعد المجلس على أنجاح مشاريع التعليم الأساسي لتعليم الأميين (الصغار والراشدين) ، وخول مديريات الألوية إنشاء المدارس الأبتدائية على نفقتها الخاصة(١١١).

نال التعليم المهني قسطاً كبيراً من أهتمام مجلس الإعمار الذي خصص مبالغ مالية لإنشاء البنايات المطلوبة اضافة الى تخصيصه مبالغ إضافية لمساعدة وزارة المعارف لتوفير المعدات اللازمة للمدارس الجديدة، وتقديم كل التسهيلات الممكنة لتدريب أكبر عدد من الطلاب في المعاهد الفنية والتدريب المهني لأنه كان يرى إن ضمان نجاح المشاريع الصناعية مرهون أو مرتبط بالعدد الكافي من العمال الماهرين والفنيين الذين يعتمد عليهم في تنمية وتشغيل المشاريع(١١٢).

شهد التعليم المهني على وجه الخصوص بعض التطور من حيث ازدياد عدد المدرسين والطلبة والمدارس المهنية التي يمكن الإشارة إليها على النحو الآتي:-

أولاً/ المدارس الصناعية:

ظل التعليم الصناعي بطيئاً ولا يتناسب مع متطلبات التطور الاقتصادي في العراق إذ لم توجد حتى العام الدراسي ١٩٤٩-١٩٥٠ سوى أربع مدارس صناعية (١١٣)، وبعد تأسيس مجلس الإعمار ازداد الأهتمام بالتعليم المهني الصناعي لحاجته الى الأيدي الفنية الماهرة للعمل في المشاريع التي خطط لإنشائها والاستفادة من الخبراء الذين تم أستخدامهم لمعالجة المشاكل في العراق ، اهتمت الحكومة العراقية بتنظيم التعليم الصناعي واصدار التشريعات اللازمة لذلك ، إذ اصدرت نظاماً للمدارس الصناعية عام ١٩٥٠ (١١٤). وركزت وزارة المعارف على زيادة مصروفات التعليم الصناعي لينسجم مع التطورات العامة في البلد ، كما هو موضح في الجدول الاتي:

جدول رقم (٦)

يوضح المصروفات الفعلية للتعليم الصناعي بالدينار العراقي خلال السنوات ١٩٥١-١٩٥٨ (١١٥)

السنة	أجمالي المصروفات على التعليم الصناعي	مصروفات التعليم الصناعي	نسبة مصروفات التعليم الصناعي %
١٩٥٢-١٩٥١	٤,٠٩٢,٩١٧	٥٥,٢٨٤	١,٣%
١٩٥٣-١٩٥٢	٤,٩٤٦,٧٣١	٧٩,٧٨١	١,٦%
١٩٥٤-١٩٥٣	٦,٧٨٩,٩٢٧	٨٢,٤٤٣	١,٢%
١٩٥٥-١٩٥٤	٨,٥١٧,٥٦٨	٩٢,٩٨٧	١,٤%
١٩٥٦-١٩٥٥	١٠,٠٤٤,٧٥٧	١٣٦,٣٤٢	١,٤%
١٩٥٧-١٩٥٦	١٢,٤٥٧,٠٧٧	٢٩٠,٨٠٠	١,٣%
١٩٥٨-١٩٥٧	١٤,٣٢٧,٦٠٤	٢٣٢,٣١٠	١,٦%

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه إن وزارة المعارف أدركت في عقد الخمسينيات حتى نهاية العهد الملكي أهمية التعليم الصناعي الأمر الذي دفعها الى زيادة مخصصات ذلك النوع من التعليم فنلاحظ إن مصروفات التعليم الصناعي كانت (٥٥,٢٨٤) دينار عراقي خلال العام الدراسي ١٩٥١-١٩٥٢ ، وأرتفعت تلك المصروفات الى (٢٣٢,٣١٠) دينار عراقي خلال العام الدراسي ١٩٥٧-١٩٥٨ ، وعلى ما يبدو إن تلك الزيادة ناتجة عن التطورات العمرانية ولا سيما بعد تأسيس مجلس الاعمار . وبصورة عامة يمكن الإشارة الى أشهر المدارس الصناعية القائمة والتي تم تأسيسها بين عامي ١٩٥٠-١٩٥٨ ، والتي كانت على النحو الاتي .

أ- مدرسة صنائع بغداد:

انعكس التطور الصناعي في العراق بشكل ايجابي على المدارس المهنية لاسيما الصناعية منها إذ ازداد الدعم الحكومي لها وازداد الأقبال عليها ففي العام الدراسي ١٩٥٠-١٩٥١ بلغ طلاب تلك المدرسة (٢١١) طالباً موزعين على خمسة صفوف (١١٦)

قامت وزارة المعارف العراقية عام ١٩٥٢ بأستقدام بعض الاختصاصيين لتطوير التعليم المهني من خبراء بعثة اليونسكو (١١٧) برئاسة (السير غراهام سافيج) (Graham Savage) وقد قدمت مجموعة من التوصيات لوزارة المعارف في تموز ١٩٥٢ أعدها خبير التعليم الصناعي أدوين كان أشهر (١١٨): عدم أخذ كلفة نقدية من الطلاب الذين يتقدمون للدراسة في المدارس الصناعية ، وأكد على إعادة هيكلة الإدارة بين وزارة المعارف وبين إدارات المدارس الصناعية ، اضافة الى ذلك فإنه عد التعليم الصناعي واجب من واجبات دائرة المعارف ، وأشار الى وجوب إيجاد منهج دائم لتدريب مدرسي المدارس الصناعية أثناء الخدمة ، وارسال عدد من طلاب المدارس المهنية للدراسة في الخارج ، وأن أدوين أكد أن السبب الرئيسي لتخلف التعليم المهني يتمثل بالوضع الاجتماعي (١١٩).

ومن الطبيعي جداً أن يكون للتوصيات التي خرجت بها تلك اللجان بعض التأثيرات الايجابية على مدرسة صنائع بغداد فأرتفع عدد طلابها الى (٢٣٢) طالباً خلال العام الدراسي ١٩٥١-١٩٥٢ (١٢٠)، وفي ١٩٥٢/٣/٣ أرسلت المديرية العامة كتاباً الى رئاسة التفتيش بناءً على شكوى تقدم بها بعض طلاب المدرسة يشكون فيها سوء أوضاعها الإدارية والخدمية بشكل عام (١٢١)، الأمر الذي دفع رئاسة التفتيش الى إرسال أحد المفتشين الاختصاصيين (جعفر الخياط) (١٢٢) لأكثر من مرة والذي كتب تقريراً بشكل مفصل عن أوضاع المدرسة ومن جملة ما ذكر "إن المدرسة سائرة سيراً لا بأس به من حيث دوام المدرسين والطلاب وتمشية أعمال القسم الداخلي ومن حيث حرص الإدارة على تطبيق الأنظمة والقوانين والتعليمات" (١٢٣)، وبتاريخ ١٩٥٢/١٢/١٥ أجتمع مجلس مدرسي مدرسة صناعة بغداد وأرسل كتاباً الى مديرية المعارف العامة وقرر أستناداً الى الفقرة الأولى من المادة السابعة عشر في نظام المدارس الثانوية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٢ طرد (٩) طلاب من المدرسة طرداً دائماً دائماً وذلك لأشتراكهم بالمظاهرات التي حدثت بتاريخ ٢٢-١٩٥٢/١١/٢٣ وتحريضهم بقية الطلاب على التظاهر والأضراب عن الدوام (١٢٤)، وبتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٤ وافقت مديرية المعارف العامة على طرد الطلاب الذين أشتروا بالتظاهرة (١٢٥).

ونتيجةً لمتابعة مديرية المعارف العامة لشؤون تلك المدرسة الأمر الذي انعكس بشكل ايجابي على أوضاعها العامة فأزداد عدد طلابها الى (٣٨٣) طالباً وبملاك تدريسي مكون من (١٥) مدرساً خلال العام

الدراسي ١٩٥٣-١٩٥٤ ، وإن قسم من طلاب مدرستي كركوك والبصرة نقلوا لمدرسة صنائع بغداد لعدم وجود صف خامس في هاتين المدرستين (١٢٦).

حاولت وزارة المعارف في عام ١٩٥٥ اتباع سياسة تهدف الى زيادة الأهتمام بالتعليم المهني (١٢٧) فقامت بتأسيس مديرية مستقلة للتعليم الصناعي بعد ان كانت مرتبطة بالمديرية العامة للمعارف وذلك حسب المادة الرابعة من نظام رقم (٥) لسنة ١٩٥٥ ، على أن تكون تلك المديرية تابعة لوزارة المعارف وتكون مسؤولة عن مستوى التعليم بما يكفل حاجة البلد من ناحية تنظيم إعداد الملاكات الفنية (١٢٨)، ومن الطبيعي أن يعكس أهتمام الوزارة بالتعليم الصناعي بشكل إيجابي فعلى سبيل المثال بلغ عدد طلاب مدرسة صنائع بغداد خلال العام الدراسي ١٩٥٦-١٩٥٧ (٥١٥) طالباً ، وبملاك تدريسي مكون من (٥٠) مدرساً (١٢٩)، ثم زاد عدد طلاب تلك المدرسة ليصل الى (٦٢٧) طالباً في العام الدراسي ١٩٥٧-١٩٥٨ (١٣٠).

ب- مدرسة الهندسة الصناعية:

أفتتحت مدرسة الهندسة الصناعية عام ١٩٤٩ ، وفي العام الدراسي ١٩٥٠-١٩٥١ بلغ عدد طلبتها (٤٩) طالباً (١٣١)، لكن بعد أن أكمل طلبتها سنتين من الدراسة قررت وزارة المعارف أغلقها بحجة أنها لم تكن ذات أهمية ولوجود مشاكل فيها، الأمر الذي دفع أولياء أمور الطلبة الى تقديم عدة طلبات طالبوا فيها قبول أبنائهم في كلية الهندسة دون إجراء أي نوع من الامتحانات ، أو إعطائهم شهادة موازية للدراسة الاعدادية أو أن تقوم الوزارة بالتوسط لهم لدى وزارة الاقتصاد لإلحاقهم بشركات النفط لأكمال دراستهم في الخارج (١٣٢)، وبعد تلك المطالب قررت الوزارة فتح صفين لهم في كلية الهندسة ليكملوا دراستهم فيها لحين تخرجهم (١٣٣)، وبلغ عددهم (٢٩) طالباً خلال العام الدراسي ١٩٥٣-١٩٥٤ حيث تخرج منهم (١٨) طالباً (١٣٤).

ج- مدرسة الصناعة في كركوك:

افتتحت في العام الدراسي ١٩٤٥-١٩٤٦ بهدف توفير أيدي عراقية فنية ماهرة تحل محل العمال الأجانب تألفت من أربعة صفوف ، وكانت ترسل الطلبة بعد دراستهم الى بغداد ، بلغ عدد طلبتها في العام الدراسي ١٩٥٠-١٩٥١ (١١٩) طالباً (١٣٥)، ثم ارتفع ذلك العدد قليلاً في السنة التالية إذ وصل الى (١٢١) طالباً (١٣٦) ثم أنخفض في العام الدراسي ١٩٥٢-١٩٥٣ الى (١٠٩) طالباً وبملاك تدريسي مكون من (١٧) مدرساً (١٣٧)، وفي العام نفسه قامت وزارة المعارف بتعيين (المستر ج.أ. بوفي) (Mr.G.A.Boefe) خبير اليونسكو مرشداً لها ، لتطوير التعليم المهني في العراق (١٣٨).

وعلى الرغم من أستقدام اللجان المختصة بشؤون التعليم المهني والخبراء الأجانب ، إلا أن مدرسة صناعة كركوك لم ترتقِ الى المستوى المطلوب الذي يجعلها قادرة على تخريج الطلاب المؤهلين بحسب تخصصهم مما دفع وزارة المعارف الى ارسال طلاب المدارس من خريجي الصف الرابع الى مدرسة صنائع بغداد لأكمال دراستهم في الصف الخامس ، اضافة الى ذلك انخفض عدد طلابها خلال العام الدراسي ١٩٥٣-١٩٥٤ حيث بلغ (٨٨) طالباً (١٣٩).

الواضح أن مديرية التعليم الثانوي العامة أرسلت كتاباً الى إدارة مدرسة صناعة كركوك في ١٩٥٤/١٠/٢٥ تعلمها أن المدرسة مرتبطة ادارياً ومالياً بمديرية معارف اللواء ومرتبطة بديوان وزارة المعارف من الناحية الفنية فقط (١٤٠).

بدأت المدرسة تستعيد عافيتها بعد قيام الحكومة بتأسيس مديرية مستقلة للتعليم الصناعي في عام ١٩٥٥ بعد إن كانت مرتبطة بمديرية التعليم الثانوي العامة (١٤١)، وفي عام ١٩٥٦ صدر نظام جديد للمدرسة (١٤٢) وتم في العام الدراسي ١٩٥٧-١٩٥٨ أفتتاح صف خامس فيها وبذلك أصبحت المدرسة مكونة من خمسة صفوف ولم تعد هنالك حاجة لأرسال طلابها لأكمال دراستهم بغداد (١٤٣).

د- مدرسة صناعة البصرة:

ذكرنا سابقاً أن أفتتاح مدرسة صناعية في البصرة في العام الدراسي ١٩٤٩-١٩٥٠ ، واستمرت على منهاج وزارة المعارف التي ركزت على دعمها وتطويرها ، وبلغ عدد طلابها في العام الدراسي (١٩٥٠-١٩٥١) (٥٩) طالباً موزعين على صفين (١٤٤)، بعد ذلك تم فتح صف آخر في المدرسة خلال العام الدراسي ١٩٥١-١٩٥٢ فصارت مكونة من ثلاثة صفوف عدد طلابها (٧٨) طالباً (١٤٥)، شدد خليل كنه وزير المعارف على تطوير التعليم بصورة عامة والتعليم المهني بشكل خاص مما انعكس إيجابياً على وضع المدارس المهنية في العراق (١٤٦).

ومن المعلوم أن طلاب مدرسة صناعة البصرة كان يتم تدريبهم خلال العطلة الصيفية في شركة نفط البصرة تحت إشراف موظفي تلك الشركة ، التي تدفع أجوراً للطلبة الذين يتم تدريبهم فيها ، كما أن الشركة كانت تعاملهم كعمال أساسيين فيها في تقديم المعالجة الطبية ومن حيث ممارستهم للأعمال العامة (١٤٧). ونتيجة لاهتمام وزارة المعارف بالتعليم الصناعي وأستقدامها البعثات واللجان الخاصة بمعالجة ذلك النوع من التعليم اضافة الى أهتمام شركة نفط البصرة بطلاب مدرسة صناعة البصرة ، الأمر الذي أدى الى زيادة الأقبال عليها وأرتفاع عدد طلابها حيث بلغ عددهم خلال العام الدراسي (١٩٥٢-١٩٥٣) الى (١٠٦) طالب (١٤٨).

وفي سنة ١٩٥٤ وجهت بعض الاتهامات الى مدير مدرسة صناعة البصرة احمد وصفي عبد الباقي من بعض المدرسين بخصوص وجود تلاعب في ايرادات ومصروفات المدرسة لذلك أرسلت مديرية التعليم الفني والمهني كتاباً الى مديرية التجهيزات العامة أشارت عليها تشكيل لجنة للتحقيق بذلك الامر (١٤٩) لكن لم ترد أي معلومة بتشكيل أي لجنة أو إجراء أي تحقيق.

شخصت متصرفية البصرة بعد زيارة ميدانية للمدرسة عام ١٩٥٥ (١٥٠) للأطلاع على شؤونها العامة حالة النقص فيها وضعف الحالة المادية للطلبة فقامت بصرف مساعدة مالية قدرها (٣٠٠) دينار (١٥١) ، وكان عدد طلابها (١٣٣) طالباً موزعين على أربعة صفوف ، وبملاك تدريسي (١٧) مدرساً (١٥٢) . وفي عام ١٩٥٦ قام طلاب مدرسة صناعة البصرة بالأضراب عن الدوام (١٥٣) والخروج بتظاهرة طلابية ضد الحكومة التي اتخذت إجراءات ضدهم وقامت بفصل (٧) منهم بهدف الحفاظ على سير عمل نظام المدرسة (١٥٤).

قامت وزارة المعارف العراقية عام ١٩٥٦ بتوسيع بناية مدرسة البصرة والتي كانت قد أنشئت على قطعة أرض مخصصة لها في منطقة المعقل من مديرية الموائى العامة بما فيها القسم الداخلي الذي كان يتسع لـ (١٥٠) طالباً (١٥٥)، حيث تم في السنة نفسها فتح صف خامس في المدرسة وبذلك أصبحت مكونة من خمسة صفوف بلغ عدد مجموع طلبتها في تلك السنة (١٧٥) طالباً (١٥٦)، ثم ارتفع عددهم خلال العام الدراسي ١٩٥٧-١٩٥٨ الى (١٩٢) طالباً موزعين على خمسة صفوف ، وبملاك تدريسي مكون من (٢٠) مدرساً (١٥٧).

هـ- مدارس صناعية جديدة فتحت خلال خمسينيات القرن الماضي.

سعت وزارة المعارف العراقية الى توسيع التعليم الصناعي من خلال افتتاح المدارس الصناعية الجديدة خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي للاستفادة منهم في رفد المؤسسات الحكومية والأهلية بالفنيين والعمال الماهرين، وأشهر تلك المدارس مدرسة صناعة السليمانية في العام الدراسي ١٩٥٥-١٩٥٦ وكان الغرض من أفتتاحها لتكوين طبقة عمالية فنية تستخدم في بعض المشاريع الصناعية ، وكان عدد طلاب تلك المدرسة في سنة أفتتاحها (٩٠) طالباً من خريجي الدراسة الابتدائية ، أما ملاكها التدريسي فقد تألف من (٦) مدرسين فقط (١٥٨).

وفي العام الدراسي ١٩٥٦-١٩٥٧ ازداد عدد طلاب تلك المدرسة فبلغ (١٥٩) طالباً موزعين على صفين ، أما عدد ملاكها التدريسي فبقي على ما هو عليه (١٥٩) وفي العام التالي فتح صف ثالث في تلك المدرسة ومجموع طلبة تلك الصفوف الثلاثة (١٩١) طالباً وبكادر تدريسي وصل الى (١٧) مدرساً (١٦٠).

أفتتحت مدرسة صناعة الموصل خلال العام الدراسي ١٩٥٦، بعد إكمال بنائها في الجانب الأيسر من دجلة بمساحة (٢٢) دونم ، وتألّفت من (٥) غرف للإدارة و(٦) صفوف ومخزن ومختبر و(٧) معامل ميكانيك وإقسام المعادن والتجارة والبناء والسيارات والكهرباء بهدف ايجاد العمال من ذوي الاختصاص الصناعي بلغ عدد الطلاب المقبولين فيها (٦٠) طالباً(١٦١)، مقسمة على (١١) شعبة وستة صفوف وأزداد عدد طلابها الى (١١٩) طالباً موزعين على صفين وكادر تدريسي بلغ (١٥) مدرساً(١٦٢).

وتطبيقاً للفقرة (أ) من المادة الثانية من نظام المدارس الصناعية رقم (٦٣) لسنة ١٩٥٦(١٦٣) تم فتح ثلاث مدارس صناعية حرفية صناعية جديدة وإن الدراسة الحرفية كانت معادلة أو موازية للدراسة المتوسطة(١٦٤) وكانت أولى تلك المدارس مدرسة الصناعة الحرفية في مدينة النجف مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات اضافة الى أنها كانت تقبل خريجي الدراسة الابتدائية ، وأفتتحت في بداية العام الدراسي ١٩٥٦-١٩٥٧ وكان الغرض من فتحها تعليم الطلاب حرفة معينة يحترفونها بعد تخرجهم منها لتساعدهم على كسب قوتهم اليومي ، وكان عدد الطلبة الذين قبلوا فيها في سنتها الاولى (٣٩) طالباً(١٦٥)، ثم أزداد عدد طلبتها خلال العام ١٩٥٧-١٩٥٨ ما يقارب (٨٣) طالباً وبملاك تدريسي مكون من (٢٢) مدرساً(١٦٦).

أما المدرسة الحرفية الثانية هي مدرسة الصناعة الحرفية في (عنه) وهي كسابقتها من حيث غرض التأسيس ، إذ تم أفتتاحها خلال العام الدراسي ١٩٥٦-١٩٥٧ وقبل فيها ما يقارب (٦٠) طالباً(١٦٧) ثم أرتفع الى (١١٢) طالباً بعد سنة من أفتتاحها موزعين على صفين ، وبملاك تدريسي مكون من (٧) مدرسين(١٦٨).

وكانت المدرسة الحرفية الثالثة هي مدرسة الصناعة الحرفية في السماوة التي تم أفتتاحها في العام نفسه الذي أفتتحت فيه المدرستين السابقتين (١٦٩)، وقد بلغ عدد طلابها خلال السنة التي أفتتحت فيها ما يقارب (٦٠) طالباً ، وفي العام الدراسي ١٩٥٧-١٩٥٨ أزداد عدد طلابها حيث بلغ (١١٧) طالباً موزعين على صفين ، وبملاك تدريسي مكون من (١٠) مدرسين(١٧٠).

ولم تكتف وزارة المعارف بما فتحت من مدارس صناعية بل قامت بفتح ثلاث مدارس صناعية مسائية خلال العام الدراسي ١٩٥٧-١٩٥٨ وجعلت مدة الدراسة فيها سنتان اضافة الى انها كانت تقتصر على القبول على خريجي المتوسطة كانت تلك المدارس موزعة في بغداد وعدد طلابها (٦٣) طالباً، وفي كركوك وتحتوي على (٤٠) طالباً ، وفي البصرة وعدد طلابها (٣٣) طالباً(١٧١).

ويوضح الجدول الاتي نمو اعداد المدارس والطلبة والمدرسين في المدارس الصناعية بين عامي (١٩٥٤-١٩٥٨):

جدول رقم (٧)

يبين أعدد المدارس الصناعية والطلبة والمدرسين خلال السنوات الدراسية ١٩٥٤-١٩٥٨ (١٧٢).

١٩٥٨-١٩٥٧		١٩٥٧-١٩٥٦		١٩٥٦-١٩٥٥		١٩٥٥-١٩٥٤		السنة الدراسية
المدرسين	الطلاب	المدرسين	الطلاب	المدرسين	الطلاب	المدرسين	الطلاب	المدرسة
-	-	-	-	-	-	-	١١	الهندسة الصناعية
٥٠	٥٦٤	٥٠	٥١٥	٤٩	٤٩٥	٢٥	٤٣٣	صنائع بغداد
٢٠	١٨١	١٩	١٥١	٢١	١٠٤	١٨	٩٨	صناعة كركوك
٢٠	١٩٢	١٧	١٧٥	١٧	١١٩	١٥	١١٠	صناعة البصرة
١٧	١٩١	٦	١٥٩	٦	٩٠	-	-	صناعة السليمانية
١٥	١١٩	٩	٦٠	-	-	-	-	صناعة الموصل
٢٢	٨٣	١١	٣٩	-	-	-	-	حرفية النجف
٧	١١٢	٧	٦٠	-	-	-	-	حرفية عانة
١٠	١١٧	٩	٦٠	-	-	-	-	حرفية الساوة
-	٦٣	-	-	-	-	-	-	مسائية بغداد
-	٤٠	-	-	-	-	-	-	مسائية كركوك
-	٣٣	-	-	-	-	-	-	مسائية البصرة
١٦١	١٦٩٥	١٢٨	١٢١٩	٩٣	٨٠٨	٥٨	٦٥٢	المجموع

يتضح لنا أن الزيادة في أعداد الطلبة والمدرسين والمدارس ناتجة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت داخل البلد خلال تلك المدة مما أدى الى ظهور شركات ومؤسسات حكومية وأهلية ، ومن الطبيعي جداً إن تلك المؤسسات والشركات تكون بحاجة الى أيدي فنية عاملة الأمر الذي دفع الحكومة الى توسيع التعليم الصناعي لتوفر الظروف المناسبة.

ثانياً/ المدارس الزراعية:

لم ينل التعليم الزراعي الاهتمام الكافي الذي يجعله يتلاءم وينسجم مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها البلد بعد الحرب العالمية الثانية ، وفي الوقت نفسه لا يمكن مقارنته بمدى التقدم الذي شهده التعليم المهني الصناعي بصورة عامة ، وعلى الرغم من المحاولات الحكومية للنهوض بواقع التعليم الزراعي ، إلا أنه ظل محدوداً ولا يتناسب مع تطورات البلد العامة (١٧٣)، بدأت الحكومة تولي التعليم المهني بصورة عامة والتعليم الزراعي على وجه الخصوص أهمية كبيرة (١٧٤)، فقامت بتطوير المدارس الزراعية القائمة وافتتاح أخرى جديدة وأشهر المدارس الزراعية بين عامي ١٩٥٠-١٩٥٨ تمثلت بما يأتي:

أ- مدرسة زراعة الرستمية:-

ركزت وزارة المعارف العراقية على توفير الكوادر الفنية للتنمية الزراعية واهتمت الى جانب وزارات اخرى بالمدارس الزراعية ومنها، مدرسة زراعة الرستمية التي كانت غير مرتبطة بوزارة المعارف بل الحقت بوزارة الاقتصاد في شهر نيسان عام ١٩٤٧ ولم تشهد استقراراً في أعداد طلابها او كوادرها التدريسية إذ بلغ عدد طلابها خلال العام الدراسي ١٩٥٠-١٩٥١ (٧٩) طالباً موزعين على ثلاثة صفوف ، وتخرج منهم في نهاية العام الدراسي (٢٥) طالباً فقط (١٧٥) ونتيجة لانخفاض أعداد طلبتها سعت وزارة المعارف الى تحسين وضعية التعليم الزراعي من خلال أستقدام لجان مختصة بشؤون التعليم المهني والتي تمثلت ببعثة اليونسكو برئاسة الخبير غراهام سايفيج (Graham Savage) التي وصلت العراق عام ١٩٥٢ ، وأوصت تلك اللجنة بأن تكون مواضيع دراسة الفرع الزراعي عامة وشاملة ، وأن تخصص حصص أسبوعية لكل صف في مدرسة الزراعة لتدريس الزراعة الفنية المشتملة على الميكانيك الزراعي عملياً ونظرياً ، وأكدت اللجنة أيضاً على تدريب مدرسي الزراعة ليكونوا قادرين على إدارة تلك المدارس بأفضل صورة ممكنة (١٧٦).

وعلى الرغم من أهتمام الحكومة بذلك النوع من التعليم وأستقدامها لبعثة اليونسكو إلا أن عدد طلاب تلك المدرسة كان متذبذباً إذ بلغ عددهم (٧٣) طالباً خلال العام الدراسي ١٩٥١-١٩٥٢ ، ثم أرتفع الى (٨٠) طالباً خلال العام الدراسي ١٩٥٣-١٩٥٤ (١٧٧)، وربما يعود سبب التذبذب في أعداد الطلبة الى عدم وجود سياسة مستقرة وموحدة من الحكومة تجاه ذلك النوع من التعليم.

وفي خطوة للنهوض بواقع التعليم الزراعي قامت وزارة المعارف بإتباع سياسة تهدف الى زيادة الأهتمام بالتعليم الزراعي ودعم وتشجيع هذا القطاع الحيوي، وذلك من خلال تأسيس مديرية مستقلة للتعليم الزراعي ، والتي نص عليها نظام رقم(٥) لسنة ١٩٥٥ حسب الفقرة الخامسة من المادة الرابعة ، ومحتوى تلك الفقرة تأسيس مديرية خاصة بالتعليم الزراعي على أن يتولاها مدير يحمل شهادة عالية في الزراعة وذو خبرة فنية ، وأن يكون مسؤولاً عن إدارة المدارس الزراعية التابعة لوزارة المعارف(١٧٨).

ومن الواضح إن كلية الزراعة التي أسست في بداية عقد الخمسينيات كانت تقبل خريجي تلك المدرسة حيث يمنح الطالب المتخرج من الكلية شهادة بكالوريوس في العلوم الزراعية ، الأمر الذي أنعكس أيجاباً على مدرسة زراعة الرستمية فقد بلغ عدد طلابها خلال العام الدراسي ١٩٥٦-١٩٥٧ (١٣٣) طالباً موزعين على ثلاثة صفوف(١٧٩).

وقامت وزارة المعارف بأصدار نظام جديد للمدارس الزراعية عرف بـ(نظام المدارس الزراعية) رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٧ والذي حدد أهداف التعليم الزراعي اضافة الى شروط القبول وطبيعة الزراعة المهنية(١٨٠).

وعلى الرغم من كل تلك الأمور ففي سنة ١٩٥٨ تم قبول آخر دورة في مدرسة زراعة الرستمية وبتخرجها أغلقت المدرسة(١٨١).

ب-المدارس الزراعية المتوسطة التي أفتتحت بين عامي ١٩٥٦-١٩٥٨:-

قامت وزارة المعارف العراقية خلال العام الدراسي ١٩٥٦-١٩٥٧ بفتح ثلاث مدارس زراعية متوسطة وقد وزعت تلك المدارس على ثلاثة ألوية:- الأولى مدرسة الزراعة المتوسطة في لواء الرمادي ، والثانية في لواء الموصل ، والثالثة في لواء ديالى ، بلغ مجموع طلاب تلك المدارس الثلاثة (١٠٠) طالباً(١٨٢)، وفي العام الدراسي ١٩٥٧-١٩٥٨ تم فتح ست مدارس زراعية متوسطة وتم توزيعها بين الألوية التالية: مدرسة الزراعة المتوسطة في كركوك ، مدرسة الزراعة المتوسطة في السليمانية ، مدرسة الزراعة المتوسطة في العزيزية لواء الكوت ، مدرسة الزراعة المتوسطة في الديوانية ، مدرسة الزراعة المتوسطة في الشطرة لواء الناصرية ، مدرسة الزراعة المتوسطة المجر الكبير لواء العمارة ، وبلغ مجموع طلاب تلك المدارس الستة (٣٤٩) طالباً وبذلك أصبح مجموع عدد المدارس المتوسطة الزراعية تسع مدارس ومجموع طلابها(٤٤٩) طالباً(١٨٣)، وكانت غاية الحكومة من فتح تلك المدارس الزراعية نشر الثقافة الزراعية الحديثة.

ولتشجيع الاقبال على المدارس الزراعية قامت الحكومة بجعل التعليم داخلياً أي إن الطلاب يعيشون على نفقة الحكومة خلال مدة دراستهم فيها ، ومن الجدير بالذكر أن من شروط القبول فيها أن يكون المتقدم من خريجي الدراسة الابتدائية ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات(١٨٤).

أما طريقة التدريس في تلك المتوسطات الزراعية فقد كانت تهدف الى جعل التعليم فيها عملياً أكثر مما هو نظرياً ، حيث كانت المدرسة تؤجر قطعة أرض زراعية لكل طالب أو مجموعة طلاب ، وتوفر لهم ما يحتاجون من المصاريف اللازمة لإنتاج المشاريع الزراعية ، بالاتفاق مع إدارة المدرسة، ومن الطبيعي جداً أن يكتسب الطالب بعد المشاركة بعملية الإنتاج خبرة ومعلومات زراعية يعتمد عليها في ممارسة مهنته الزراعية مستقبلاً(١٨٥). ومن الجدير بالذكر إن الطلاب كانوا يدرسون (١٢) مادة نظرية وعملية في الأسبوع والجدول التالي يبين اشهر تلك الموضوعات وتوزيعها على عدد أيام الاسبوع :

جدول رقم(٨)

يبين توزيع المناهج الدراسية وساعاتها على أيام الأسبوع خلال المراحل الدراسية الثلاث في المدارس الزراعية(١٨٦).

الموضوعات الدراسية		السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة	
نظري	عملي	نظري	عملي	نظري	عملي	نظري	عملي
٢	—	٢	—	—	—	—	—
٢	٨	٢	٨	٢	٨	٢	٨
٢	٨	٢	٨	٢	٨	٢	٨
٢	٢	١	٢	—	—	—	—
٢	٢	١	٢	—	—	—	—
—	٢	١	٢	٢	٢	٢	٣
—	—	—	—	٤	٧	٢	٧
١	٢	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	٢	٤
١	٢	١	٢	—	—	—	—
—	—	—	—	١	٢	٢	—
١	٢	—	—	—	—	—	—
١٣	٢٨	١٢	٢٨	١٢	٢٨	١٢	٢٨

جهزت المدارس الثلاثة بالمكائن اللازمة وبمعمل فيه الآلات وأدوات النجارة والحدادة إضافة الى أجهزة اللحام والتي يعتمد عليها الطالب في العناية بالمكائن والأدوات أو في البناء وما يحتاجه من الرفوف والبيوت للحيوانات وغيرها من الأمور الأخرى (١٨٧)، وبشكل عام فإنه يمكن القول أن الوزارة وجهت اهتماماً كبيراً بالمدارس الزراعية خلال العامين الدراسيين (١٩٥٦-١٩٥٧ ، ١٩٥٧-١٩٥٨) كما يتضح لنا من الجدول الآتي:-

جدول رقم (٩)

جدول رقم (٩) يبين اعداد المدارس الزراعية والطلاب والمدرسين خلال السنوات الدراسية (١٩٥٦-١٩٥٨)

السنة الدراسية ١٩٥٨-١٩٥٧			السنة الدراسية ١٩٥٧-١٩٥٦			الواء
المدرسين	الطلاب	المدارس	المدرسين	الطلاب	المدارس	
٤	٦١	١	٢	٤٠	١	الموصل
٤	٧٠	١	١	٢٠	١	الرمادي
٥	٨٠	١	٢	٤٠	١	بعقوبة
٣	٣٨	١	-	-	-	كركوك
٤	٤٠	١	-	-	-	السليمانية
٤	٤٠	١	-	-	-	العزيزية
٣	٤٠	١	-	-	-	الديوانية
٢	٤٠	١	-	-	-	الشطرة
٢	٤٠	١	-	-	-	العمارة
٣١	٤٤٩	٩	٥	١٠٠	٣	المجموع

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الاهتمام الحكومي بالتعليم الزراعي بدأ يطبق وينمو على أرض الواقع ويعطي نتائجه المرجوة خاصة بعد النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي، فخلال سنتين تم فتح تسع مدارس زراعية كذلك ارتفاع مجموع اعداد الطلبة الى (٤٤٩) طالباً اضافة الى عدد المدرسين الذي بلغ (٣١) مدرساً مقارنةً بالعام الدراسي ١٩٥٦-١٩٥٧ الذي بلغ فيه عدد المدارس (٣) و (٥) مدرسين ومجموع الطلبة (١٠٠) طالب، وهذا إن دل على شيء فأنما يدل على أن الحكومة العراقية أدركت أهمية التعليم الزراعي ومساهمة في بناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

ثالثاً/ المدارس التجارية:

لم تول الحكومة العراقية التعليم التجاري الأهتمام الواضح حتى السنوات الأولى من عقد الخمسينيات اذ تم تأسيس مدرسة تجارية واحدة تعرضت للغلق مرات عدة (١٨٨).

أما فيما يتعلق بإعدادية التجارة فقد عانت من التذبذب في أعداد طلابها إذ بلغ عددهم (٦٢) طالباً خلال العام الدراسي ١٩٤٩-١٩٥٠ (١٨٩)، وظل التعليم التجاري بطيئاً في نموه حتى العام الدراسي ١٩٥١-١٩٥٢ حيث تم فتح مايقارب (١٢) دورة مالية تدريبية (١٩٠).

بدأت اعدادية التجارة تستعيد عافيتها خلال العام الدراسي ١٩٥٤-١٩٥٥، إذ بلغ عدد طلابها في تلك السنة الدراسية (١٧٥) طالباً موزعين على صفين الرابع والخامس الأعدادي (١٩١)، وأزداد عدد طلابها فبلغ (١٩١) طالباً خلال العام الدراسي ١٩٥٥-١٩٥٦ (١٩٢).

قررت وزارة المعارف وفي عام ١٩٥٦ الغاء أمتحان البكلوريا للدراسة المتوسطة وحصره بأمتحان القبول للفرعين العلمي والأدبي في المدارس الثانوية ، والذي يفشل في ذلك الأمتحان المدرسي يحق له الدخول في الفرع التجاري وعلى أثر ذلك القرار عدلت مناهج أعدادية التجارة فألغي الفرع الأنكليزي وألغي موضوع الجغرافية العامة وأدخلت بعض المواضيع الجديدة كالسكرتارية والتاريخ الاقتصادي (١٩٣)، ونتيجةً لتلك التطورات أزداد أقبال الطلاب على الدخول في المدارس الإعدادية التجارية ، الأمر الذي دفع الحكومة الى توسيع التعليم التجاري من خلال فتح عدد من تلك المدارس في بغداد والموصل والبصرة وذلك خلال العام الدراسي ١٩٥٧-١٩٥٨ ، وتم لأول مرة فتح إعدادية تجارية للبنات في بغداد ، اضافة الى ذلك تم فتح فروع تجارية في المدارس الثانوية في جميع الألوية ، ويقدر عدد الطلاب المقبولين في تلك المدارس التجارية والفروع التابعة لها ب(٩٩٧٨) طالباً (١٩٤)، وذلك مالم يحققه التعليم التجاري اذا ما قورن مع السنوات السابقة، ومن الواضح إن تلك الإعداديات كان قسم منها يدرس نهاري والآخر مسائي ، وإن بعض تلك المدارس يضم أقسام خاصة تدرس بعض المواد التجارية وباللغة الانكليزية (١٩٥).

ونتيجةً للتوسع الكبير للإعداديات التجارية قامت وزارة المعارف بأجراء بعض التعديلات على مناهج تلك المدارس فأصبح يدرس فيها (١١) مادة بمعدل (٣٢) حصة في الأسبوع للصفين الرابع والخامس الإعدادي واشهر مناهج التعليم التجاري في تلك المرحلة كالآتي: اللغة العربية ، واللغة الانكليزية ، مسك الدفاتر ، المحاسبة ، طرق التجارة ، الاقتصاد ، الرياضيات والحساب التجاري ، القوانين الخاصة بالتجارة والاقتصاد ، المراسلات التجارية بالانكليزية ، الجغرافية الاقتصادية ، الطابعة عربي وأنكليزي ، إدارة وتنظيم المكتب (١٩٦) ، وكانت تهدف تخريج طلبة قادرين على تطبيق الدراسة العلمية الى عملية وتهدف الى إعداد المواطن الصالح في تفكيره واتجاهاته وصفاته العامة اضافة الى ذلك أعطى القسط الضروري من الثقافة العربية بمايتناسب مع مستوى الطلاب الدراسي والعقلي والمهني (١٩٧) أما توزيع الموضوعات على أيام الأسبوع فهي كما مبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم (١٠)

يوضح توزيع الموضوعات وساعاتها الأسبوعية لأعداديات التجارة للصفين الرابع والخامس خلال العام الدراسية ١٩٥٧-١٩٥٨ (١٩٨).

الموضوعات	الصف الرابع	الصف الخامس
اللغة العربية	٥	٥
اللغة الأنكليزية	٦	٦
المحاسبة ومسك الدفاتر	٥	٥
الرياضيات والحساب التجاري	٣	٣
الاقتصاد	٢	٢
طرق التجارة	٢	٢
المراسلات التجارية (باللغة الانكليزية)	٢	٢
القوانين الخاصة بالتجارة والاقتصاد	-	٢
الجغرافية الاقتصادية	٢	-
أدارة وتنظيم المكتب	-	١
الطابعة (العربية والانكليزية)	٥ أنكليزي	٤ عربي
المجموع	٣٢	٣٢

وفي عام ١٩٥٨ صدر نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٨ والذي أكد في مادته الخامسة إشراف مديرية التعليم المهني على إدارة المدارس الصناعية والزراعية والتجارية والفنون البيئية ، على أن ترتبط بمديرية التعليم المهني الدوائر التالية: مديرية التعليم الزراعي ، مديرية التعليم الصناعي ، مديرية التعليم الفنون البيئية ، إضافة الى مديرية التعليم التجاري(١٩٩).

رابعاً- مدارس الفنون البيئية:-

١- مدرسة الفنون البيئية في منطقة الكرادة الشرقية ببغداد:

على الرغم من التطورات العامة التي شهدتها العراق خاصةً خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية فإن التعليم النسوي لم يرتق الى المستوى المطلوب مقارنةً بالتعليم العام أو التعليم الصناعي ، فلم تظهر سوى مدرسة واحدة للفنون البيئية في بغداد في الكرادة الشرقية والتي كان عدد طالباتها خلال العام الدراسي ١٩٤٩-١٩٥٠ (١٥٨) طالبة موزعات على خمسة صفوف(٢٠٠)، ونتيجةً لقلّة أعداد طالبات تلك المدرسة إضافة الى عدم وجود مدارس أخرى غيرها مما دفع خبيرة الأقتصاد البيئي في بعثة اليونسكو (المس آفا بي مايلم) أن تكتب تقريراً وتقدمه للحكومة في ٢٨ حزيران ١٩٥١ طالبت فيه توسيع التعليم المهني النسوي إضافة الى مطالبتها بإعداد مدرسات يمتلكن خبرة في مجال الأقتصاد البيئي لمدرسة الفنون البيئية في بغداد(٢٠١).

وتم إعادة تسمية الفنون المنزلية في العام الدراسي ١٩٥١-١٩٥٢ الى تسميتها السابقة حيث صارت تعرف (مدرسة الفنون البيئية) ، وخلال العام الدراسي ١٩٥٢-١٩٥٣ شهدت تلك المدرسة نمواً ملحوظاً في أعداد طالباتها فبلغ عددهن (٢٣٦) طالبة(٢٠٢)، وازداد في العام الدراسي ١٩٥٤-١٩٥٥ إذ بلغ (٢٦٣) طالبة موزعات على خمسة صفوف(٢٠٣)، ومن الواضح إنها لم تقتصر على تخريج مختصات بالفنون البيئية ، وإنما أخذت تخرج معلمات على ملاك المدارس الابتدائية ، وقد ازداد أقبال الطالبات للأنظام في تلك المدرسة نتيجةً لتحقيقها الهدف الذي أسست من أجله في أعداد ربات بيوت يمتلكن ثقافة عالية ويعملن على تطوير البيت العراقي(٢٠٤)، وبلغ عدد طالباتها خلال العام الدراسي ١٩٥٧-١٩٥٨ (٢٧٩) طالبة موزعات على خمسة صفوف(٢٠٥).

٢- مدرسة الفنون البيئية في الأعظمية ببغداد:

قامت وزارة المعارف بتوسيع التعليم المهني النسوي من خلال تأسيس مدارس جديدة للفنون البيئية في بغداد في منطقة الأعظمية وذلك خلال العام الدراسي ١٩٥٤-١٩٥٥ والتي لم يختلف نظامها عن مدرسة الكرادة الشرقية في القبول ومدة الدراسة ، فكانت مدة الدراسة في تلك المدرسة خمس سنوات ، وقبل فيها خلال سنتها الاولى (٦١) طالبة في الصف الأول ، ونقل أليها (١٨) طالبة من مدرسة الكرادة الشرقية في الصف

الثاني وبذلك أصبح عدد طالبات تلك المدرسة (٧٩) طالبة (٢٠٦)، وأزدادت أعداد طالبات تلك المدرسة خلال العام الدراسي ١٩٥٥-١٩٥٦ أذ بلغ عددهن (١٩٥) طالبة وبكادر تدريسي مكون من (١٦) تدريسية (٢٠٧)، وفي العام الدراسي ١٩٥٧-١٩٥٨ وصل العدد الى (٢٨٤) طالبة موزعات على خمسة صفوف ، وبملاك تدريسي بلغ (٢٠) تدريسية (٢٠٨).

٣- ملحق مدرسة الفنون البيئية في منطقة الأعظمية ببغداد:

فتحت المدرسة في العام الدراسي ١٩٥٧-١٩٥٨ والحق بمدرسة الفنون البيئية في الأعظمية واقتصر القبول فيها على خريجات الدراسة المتوسطة ، وكانت مدة الدراسة فيها سنتان فقط ، وكان عدد المقبولات فيها في سنة أفتتاحها (١٠٤) طالبة في الصف الرابع ، وبملاك تدريسي مكون من (٣) تدريسيات (٢٠٩).

٤- مدرسة الفنون البيئية في الموصل:

تم افتتاح المدرسة في بداية العام الدراسي ١٩٥٤-١٩٥٥، وبلغ عدد طالباتها (١٠١) طالبة جميعهن في الصف الأول (٢١٠)، وفي العام الدراسي ١٩٥٦-١٩٥٧ تألفت من ثلاثة صفوف بلغ مجموع طالباتها (١٦٤) طالبة ، وبملاك تدريسي بلغ (١١) تدريسية (٢١١)، وأتضح معالم الأهتمام الحكومي بالتعليم المهني النسوي بصورة عامة بعد منتصف عقد الخمسينيات والذي أنعكس بصورة واضحة على أزياد أعداد الطالبات المتقدمات للدراسة في تلك المدارس اذ بلغ (٢٨١) طالبة موزعات على أربعة صفوف (٢١٢).

٥- مدرسة الفنون البيئية في البصرة:

أسست المدرسة أيضاً خلال العام الدراسي ١٩٥٤-١٩٥٥ ولم تختلف في نظامها في القبول أو شروط التقديم عن سابقتها من مدارس الفنون البيئية فكانت مدة الدراسة فيها خمس سنوات ، ولكن لم تحظى بعدد كبير من الطالبات كما حصل في مدرسة الفنون البيئية في الموصل ، أذ بلغ عدد طالباتها في سنة أفتتاحها (٥٣) طالبة في الصف الأول (٢١٣)، ثم أرتفع الى (١٠٠) طالبة خلال العام الدراسي ١٩٥٦-١٩٥٧ موزعات على ثلاثة صفوف (٢١٤)، وأصبحت مكونة من أربعة صفوف خلال العام الدراسي ١٩٥٧-١٩٥٨ وازداد عدد طلبتها نسبياً إذ بلغ (١٥٢) طالبة وبملاك تدريسي مكون من عشرة تدريسيات (٢١٥).

٦- مدرسة الفنون البيئية في كركوك:

افتتحت المدرسة في السنة نفسها التي أفتتحت فيها مدرستي الموصل والبصرة للفنون البيئية وبلغ عدد طالباتها في سنة افتتاحها (٥٤) طالبة جميعهن في الصف الأول (٢١٦)، ولم تختلف تلك المدرسة في نظامها عن مدارس الفنون البيئية سابقة الذكر اضافة الى إنها اعتمدت على المناهج نفسها التي اعتمدت عليها مدرسة الفنون البيئية في الكرادة الشرقية ، وفي العام الدراسي ١٩٥٧-١٩٥٨ كانت المدرسة تتألف من أربعة صفوف بلغ مجموع طالباتها (١٨٨) طالبة (٢١٧).

٧- مدرسة الفنون البيئية في أربيل:

افتتحت تلك المدرسة في أربيل في بداية العام الدراسي ١٩٥٥-١٩٥٦ وكان عدد الطالبات المقبولات فيها في تلك السنة (٢٧) طالبة في الصف الأول فقط (٢١٨)، أما في العام الدراسي ١٩٥٧-١٩٥٨ وعلى الرغم من إن المدرسة أصبحت مكونة من ثلاثة صفوف ألا أن عدد طالباتها كان قليلاً مقارنةً بمدارس الفنون البيئية الأخرى إذ بلغ (٥٥) طالبة موزعات على ثلاثة صفوف وبملاك تدريسي مكون من (٥) تدريسيات فقط (٢١٩).

٨- مدرسة الفنون البيئية في السليمانية:

افتتحت تلك المدرسة خلال العام الدراسي ١٩٥٧-١٩٥٨ وبلغ عدد الطالبات المقبولات فيها سنة أفتتاحها (٢٠) طالبة فقط (٢٢٠). وأما وظائف خريجات مدارس الفنون البيئية فكانت متعددة الى جانب إنها تخرج ربة بيت متعلمة أو معلمة في المدارس الابتدائية تشتغل برعاية الأطفال في دور الحضانه ورياض الأطفال ، أو في الخياطة كمهنة حرفية أو تعمل بالتربية الأساسية (٢٢١)، اضافة الى إنها تستطيع العمل بالاشراف على التغذية في المدارس الابتدائية أو الاشراف والتدريب في المستشفيات أو الاشتغال في معامل التعليب وغيرها من الأمور (٢٢٢)، وبصورة عامة يمكن القول إن التعليم النسوي شهد توسعاً كبيراً خلال السنوات (١٩٥٤-١٩٥٨) ويتضح لنا ذلك من خلال الجدول التالي:-

جدول رقم (١١)

يبين أعداد المدارس والطالبات والمدرسات خلال السنوات ١٩٥٤-١٩٥٨ (٢٢٣).

١٩٥٨-١٩٥٧		١٩٥٧-١٩٥٦		١٩٥٦-١٩٥٥		١٩٥٥-١٩٥٤		السنة الدراسية
مدرسات	طالبات	مدرسات	طالبات	مدرسات	طالبات	مدرسات	طالبات	المدرسة
١٧	٢٧٩	١٨	٢٩٣	١٩	٢٥٩	١٧	٢٦٣	الكرادة الشرقية
٢٠	٢٨٤	١٨	١٨٥	١٦	١٩٥	٧	٧٩	مدرسة الأعظمية
٣	١٠٤	-	-	-	-	-	-	مدرسة ملحق الأعظمية
١٨	٢٨١	١١	١٦٤	١٠	١٣٣	٥	١٠١	فنون الموصل
١٠	١٥٢	١١	١٠٠	٩	٧٩	٤	٥٣	فنون البصرة
١٢	١٨٨	٩	١٣٣	٧	١٠٦	٣	٥٤	فنون كركوك
٥	٥٥	٥	٢٧	٢	٢٧	-	-	فنون أربيل
-	٢٠	-	-	-	-	-	-	فنون السليمانية
٨٥	١٣٦٣	٧٢	٩٠٢	٦٣	٧٩٩	٣٦	٥٥٠	المجموع

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن زيادة عدد مدارس الفنون البيئية وخاصة في بداية النصف الثاني من عقد الخمسينيات وعلى ما يبدو إن الحكومة العراقية أدركت أهمية التعليم النسوي الأمر الذي دفعها الى تطبيق الخطط المرسومة سابقاً سعياً منها في توسيع ذلك النوع من التعليم حيث إنها عملت على تأسيس مدارس جديدة في ألوية مختلفة ، إضافة الى إن الحكومة عملت على توفير وظائف عامة لخريجات مدارس الفنون البيئية الأمر الذي أدى الى ازدياد أقبال الطالبات للأنخراط في صفوف تلك المدارس ، إذ بلغ عددهن خلال العام الدراسي ١٩٥٤-١٩٥٥ (٥٥٠) طالبة و (٣٦) مدرسة، في حين ارتفع العدد الى (١٣٦٣) طالبة و (٨٥) مدرسة خلال العام الدراسي ١٩٥٧-١٩٥٨. خامساً/ معهد الفنون الجميلة:

لم تحصل أي تغييرات في نظام المعهد الموضوع من قبل وزارة المعارف العراقية عام ١٩٤٦ ، علاوةً على ذلك نلاحظ استقرار أعداد طلابه، إذ بلغ عددهم (٢٨٥) طالباً في العام الدراسي ١٩٥٠-١٩٥١ بينهم (٣٢) طالبة (٢٢٤)، ثم إنخفض ذلك العدد في العام الدراسي التالي الى (٢٤٤) طالباً ، بينهم (٣٨) طالبة (٢٢٥)، ألا أن وضع المعهد بدأ بالتحسن منذ العام الدراسي ١٩٥٣-١٩٥٤ إذ ازداد عدد الطلاب فيه الى (٣٣٨) طالباً موزعين على سبعة صفوف بينهم (٣٣) طالبة ، وبملاك تدريسي مكون من (٢٣) مدرساً و (٤) مدرسات (٢٢٦).

وفي العام الدراسي ١٩٥٥-١٩٥٦ بلغ مجموع طلاب المعهد (٣٦١) طالباً منهم (٣١٦) ذكور و (٤٥) أناث وبكادر تدريسي مكون من (٣٨) مدرساً بينهم مدرستين فقط (٢٢٧)، وفي ٢٧ آب ١٩٥٧ عملت وزارة المعارف على تحسين واقع معهد الفنون الجميلة فعملت على إصدار نظام معهد الفنون الجميلة رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٧ والذي تم بموجبه تقسيم الدراسة في المعهد الى قسمين: القسم الأول أعداد المعلمين للفنون ويهدف ذلك القسم الى تهيئة معلمين ومدرسين مختصين بالفنون ويكون الدوام فيه صباحاً ، أما القسم الثاني فهو قسم الهواة ويكون خاص بالراغبين بدراسة الفنون الجميلة وممارستها ويكون الدوام فيه مساءً ، كما يتألف ذلك القسم من ستة فروع وهي: الموسيقى الشرقية والغربية ، التمثيل ، الاخراج ، الرسم ، النحت والفخار ، الزخرفة والخط العربي ، وبلغ عدد طلاب المعهد خلال العام الدراسي ١٩٥٦-١٩٥٧ بقسميه (٣٤٦) طالباً وطالبة (٢٢٨) ، وزاد ذلك العدد الى (٣٨٢) طالباً وطالبة خلال العام الدراسي ١٩٥٧-١٩٥٨ (٢٢٩).

شهد معهد الفنون الجميلة خلال السنوات ١٩٥٠-١٩٥٨ تقدماً ملحوظاً في مستواه العلمي وازدادت اعداد طلابه ومدرسيه ، ويمكن ايضاح ذلك من خلال الجدول الاتي:

جدول رقم (١٢)

يبين أعداد الطلاب والمدرسين في معهد الفنون الجميلة خلال السنوات ١٩٥٠-١٩٥٨ (٢٣٠)

السنة الدراسية	طلاب	طالبات	مجموع الطلاب	مدرسين	مدرسات	مجموع التدريسيين
١٩٥٠-١٩٥١	٢٥٣	٣٢	٢٨٥	١١	١	١٢
١٩٥١-١٩٥٢	٢٠٦	٣٨	٢٤٤	٢٦	٢	٢٨
١٩٥٢-١٩٥٣	٢٠٩	٣٤	٢٤٣	٢٣	٢	٢٥
١٩٥٣-١٩٥٤	٣٠٥	٣٣	٣٣٨	٢٣	٤	٢٧
١٩٥٤-١٩٥٥	٢٩٩	٢٨	٣٢٧	٣٠	٣	٣٣
١٩٥٥-١٩٥٦	٣١٦	٤٥	٣٦١	٣٦	٢	٣٨
١٩٥٦-١٩٥٧	٣٠٥	٤١	٣٤٦	٤٠	٢	٤٢
١٩٥٧-١٩٥٨	٣٠٤	٧٨	٣٨٢	٤٣	٤	٤٧
المجموع	٢١٩٧	٣٢٩	٢٥٢٦	٢٣٢	٢٠	٢٥٢

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن معهد الفنون الجميلة شهد تطوراً واضحاً خلال خمسينيات القرن الماضي على الرغم من وجود بعض التعثرات في أعداد طلابه خلال السنوات من ١٩٥٠-١٩٥٣ لكن بعد تلك السنوات نلاحظ إن أعداد طلابه قد أخذت بالازدياد فوصل عددهم إلى (٣٨٢) طالباً وطالبة خلال العام الدراسي ١٩٥٧-١٩٥٨ بعد إن كان (٢٨٥) طالباً وطالبة خلال العام الدراسي ١٩٥٠-١٩٥١ ، وهذا مؤشر على الدعم الحكومي لهذا النوع من التعليم، ما انعكس على زيادة الإقبال عليه.

المبحث الثالث:

موقف المجلس النيابي العراقي من حركة التعليم المهني بين عامي ١٩٤٥-١٩٥٨:

عملت الحكومة العراقية على إزالة الآثار السلبية للحرب العالمية الثانية على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وركزت وزارة توفيق السويدي في ٢٣ شباط ١٩٤٦ على النهوض بواقع البلد العام في مختلف المجالات (٢٣١)، ومنها القطاع التعليمي في مراحل كافة (٢٣٢)، ومنها التعليم المهني الذي اخذ حيزاً مهماً في مناقشات المجلس النيابي، وحضي بأهتمام بعض النواب وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية إذ أكد النائب سليمان فتاح (كركوك) ١٩٤٥ على الاهتمام بمدارس التعليم المهني بشكل عام وطالب بأن تقوم تلك المدارس بتدريب الطلبة على الأشتغال في بعض الوظائف الحكومية أو المهن الحرة لكسب قوتهم اليومي (٢٣٣)، وإنه طالب بتأسيس دار المعلمين الصناعية والغرض منها تعليم طلابها بعض المهن الحرفية كالحداثة والصناعة والنجارة وغيرها من المهن الحرفية (٢٣٤)، ولم تقتصر المطالبة على سليمان فتاح (كركوك) فحسب وإنما اشترك معه النائب عبد المجيد القصاب (بغداد) من خلال مطالبته الحكومة العراقية بزيادة الأهتمام بالتعليم المهني اضافة الى إنه طالب بتوسيع نطاق تلك المدارس المهنية وذلك من خلال فتح أكبر عدد ممكن منها لأستيعاب الطلبة الراغبين بالدراسة فيها (٢٣٥).

وأيد وزير المعارف توفيق وهبي (٢٣٦) عام ١٩٤٧ المنهاج الوزاري عند مناقشه مجلس النواب فيما يتعلق بتطوير التعليم وطالب برفع مستوى التعليم المهني وتوسيع نطاقه في مختلف مناطق العراق (٢٣٧).

وعندما مناقشة المجلس النيابي للائحة قانون الميزانية العامة في ١٩٤٧/٦/٢٤ ظهر عدد من المطالبات تمثلت بأهمية إنشاء المدارس الصناعية في بعض الألوية، إذ طالب نائب البصرة عبد الهادي البجاري وزارة المعارف بفتح مدرسة صناعية نموذجية في البصرة كونها مركزاً تجارياً وصناعياً في جنوب العراق (٢٣٨).

وانتقد بعض النواب وأهمهم النائب احمد الجليلي (٢٣٩) (الموصل) مستوى المدارس الصناعية بشكل عام قائلاً " ماذا أستفادت البلاد من المدارس الصناعية هل وجدنا الحداث المتمرن والنجار المتقن عمله..." وقد وصف تلك المدارس بالمدارس العادية التي تعتمد في تدريسها على ألقاء الدروس دون تطبيق عملي صحيح ، وأشار الى أن البلاد لم تستفد من تلك المدارس على الرغم من أستقدام الاختصاصيين الأجانب وتبديل المناهج الدراسية وغير ذلك من الأمور ، وشاطره في الرأي النائب سالم نامق (الموصل) الذي قدم أقترحاً الى المجلس النيابي أشار فيه الى شطب المبالغ المالية المخصصة لمدارس الصناعة لأن بقاء تلك المدارس على حالها حسب وصفه جناية وأسراف في غير محله ، وإنه وجه أنتقاده الى مدرسة الهندسة الصناعية ونص كلامه " مدرسة الهندسة في ضعف شديد ولم تخرج الى الآن مهندساً يصح أن يكون مساحاً..." (٢٤٠).

دافع وزير المعارف توفيق وهبي عن سياسة وزارته بخصوص التعليم المهني عام ١٩٤٧ ورد على انتقادات النواب الموجهة الى التعليم الصناعي في العراق مؤكداً أن وزارته سعت لأصلاح التعليم المهني من خلال نظام البعثات ومعادلة الشهادة وتوفير فرص للطلبة المتخرجين من التعليم المهني (٢٤١).

وطالب نائب بغداد محمد حسن كبة (٢٤٢) وزارة المعارف بفتح مدارس مهنية زراعية في الأقضية والأرياف والألوية ، وضرورة إدخال الدروس الزراعية والصناعية في منهاج المدارس الابتدائية (٢٤٣).

وانتقد بعض النواب منهم نائب الموصل سالم نامق مدرسة الزراعة مشيراً بأنها لم تكن في مصاف المدارس الزراعية العالية ودعا الى ضرورة إعادتها وتنظيمها إذ انها كانت متقلبة في إدارتها مابين مديرية الزراعة تارة ووزارة المعارف تارة أخرى (٢٤٤).

ويبدو أن لمقترحات وانتقادات النواب في مجال التعليم بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص صداها في توجهات وزارة المعارف العراقية التي وضعت الخطط الإصلاحية في هذا المجال لإعادة النظر في المناهج العلمية ورسم السياسة التعليمية الصحية لرفع المستوى العلمي للمدارس المهنية في شتى الأختصاصات وتفعيل دور اللجان المشرفة والكوادر التدريسية في هذل المجال.

وعند مناقشة لجنة الشؤون المالية في عام ١٩٤٨ لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٩ جرت عدة مذكرات حول زيادة التخصيصات المالية وزيادة حجم الانفاق الحكومي في القطاع التعليمي وتحسين واقع التعليم المهني وتنظيم البعثات العلمية وتنوعها وتوسيع المدارس الموجودة وفتح أخرى جديدة ورفدها بالمستلزمات الضرورية لأنجاح عملها وتحديث المناهج الدراسية وزيادة خبرات الكوادر التدريسية (٢٤٥).

وثنى نائب السليمانية بهاء الدين نوري (٢٤٦) مقترحات اللجنة المالية أثناء مناقشتها لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٤٩ التي كان أغلبها تطالب بتعميم التعليم الصناعي وعد النائب تلك المقترحات خطوة جديدة وبادرة حسنة في شمول العمل الصناعي والزراعي إذ طالب بتأسيس مدارس زراعية في مختلف الألوية سواء كانت ابتدائية أو متوسطة أو ثانوية والعمل على تشجيع أبناء المزارعين في مختلف المناطق الانتماء الى تلك المدارس الزراعية (٢٤٧)، من جانبه ذكر النائب عبد الكريم كنه (١٩١٠-١٩٨٣) (٢٤٨) (بغداد) إن وزارة المعارف يضم ملاكها بعض المختصين بالتعليم الصناعي وهؤلاء يريدون أن يخلقوا نهضة صناعية لذلك طلب النائب مساعدتهم في تطوير التعليم الصناعي (٢٤٩)، وأكد وزير المعارف سعد عمر (٢٥٠) للنواب المطالبين بتوسيع التعليم المهني إن وزارته تعمل عملاً حثيثاً لنشر ذلك النوع من التعليم بما يتلاءم مع متطلبات التطور العام (٢٥١).

وعند مناقشة المجلس النيابي للائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥١ المالية ظهرت مطالبات نيابية بزيادة الدعم الحكومي وتنمية الموارد المالية في قطاع التعليم المهني إذ دعا نائب الكوت سامي شوكت (٢٥٢)، الى زيادة الدعم المالي للتوسع في تأسيس المدارس الزراعية والصناعية في عموم المدن العراقية والى الاهتمام بالمتخرجين منها وضرورة استثمار طاقاتهم في سوق العمل(٢٥٣).

وفي عام ١٩٥١ طالب نائب الدليم محمد مشحن بوضع الخطط والمخصصات المالية التي خصصت للمدارس الزراعية موضع التنفيذ ، وأشار الى أن البلاد بحاجة الى خبراء زراعيين وأكد على وجوب تأسيس مدارس زراعية في المناطق المختلفة ، اضافة الى ذلك طالب بجلب الآلات والمكائن الزراعية لأستخدامها في أمور الزراعة وطالب بتأسيس مدارس صناعية يعتمد على خريجها في إدارة وصيانة تلك الآلات الزراعية إذ قال "أنا أعتقد بضرورة إنشاء مدارس صناعية لتخريج أشخاص يتولون إدارة هذه الآلات لتعميم الزراعة الميكانيكية" وأكد إنه اصبح من الضروري على الحكومة العراقية الأسراع في إنشاء تلك المدارس(٢٥٤).

وعند مناقشة مجلس النواب لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ طالب النائب عبد العزيز الخياط(الكوت)(٢٥٥) وزارة المعارف بتوسيع نطاق المدارس الصناعية في كل لواء وقضاء وأنتقد الخياط وزارة المعارف لعدم وجود خبير عراقي متخصص بأمور الصناعة متخرج في المدارس الصناعية العراقية ، كما طالب بتأسيس مدارس مهنية للبنات في عموم المدن يتم فيها تعليمهن أصول تدبير المنزل وتربية الأطفال وبعض الأعمال النسوية المهنية الأخرى(٢٥٦).

وعند مناقشة المجلس النيابي لقضايا التعليم وتأسيس المدارس في عام ١٩٥٣ وجه نائب (البصرة) فوزي الخضير (٢٥٧) سؤالاً الى وزير المعارف عبد المجيد القصاب قائلاً: "هل في النية فتح مدرسة متوسطة في ناحية الفاو بعد أن اصبح عدد خريجي الدراسة الابتدائية بالمئات..." فرد الوزير على سؤال النائب بأن ذلك المطلوب هو من المطالب تهتم المعارف بها وأكد "إن الوزارة تهدف الى توجيه التعليم الثانوي وجه صناعية مهنية وستنتخب المراكز التي يكثر فيها عدد المتخرجين من المدارس الابتدائية لتوجيههم نحو هذه الوجه المفيدة للبلاد لأدخالهم في مدارس صناعية أو زراعية أو تجارية مع تشييد أقسام داخلية لتلك المدارس تستوعب أولئك الطلاب وطلاب المناطق المجاورة" من جانبه أثنى النائب فوزي الخضير(البصرة) على جواب الوزير لإهتمامه بالناحية الصناعية والزراعية والتجارية للطلاب وأشار الى أن فتح مدرسة صناعية في الفاو تكون خير موجه لأبناء العمال المتخرجين من المدارس الابتدائية(٢٥٨).

وعند مناقشة المجلس النيابي لتقرير لجنة الشؤون المالية لمشاريع مجلس الإعمار ووزارة الإعمار في عام ١٩٥٥ تم تخصيص مبالغ مالية قدرها (١,٢٥٠,٠٠٠) دينار لتأسيس مدارس صناعية واسعة تحتوي على المعامل والمرافق في في بغداد وكركوك والموصل(٢٥٩).

أكد النائب عبد المجيد القصاب (بغداد) في عام ١٩٥٦ أثناء المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة على اهمية تنويع التعليم المهني وحاجة الدولة الى المختصين في السكك الحديدية والنفط والبنوك التعدين (٢٦٠).

وفي جلسة مجلس النواب التي عقدت بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢١ قدم وزير المالية خليل كنه لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٧ المالية للمجلس النيابي وأستعرض فيها الاحوال الاقتصادية والمالية التي أحاطت بتحضير تلك الميزانية كما إنه بين أهم التطورات التي طرأت على أبواب المصروفات والأيرادات المختلفة ، وفيما يخص جانب المعارف ذكر أزيداد أعتمادات وزارة المعارف من (٥,٩٦٢,٨٨٠) ديناراً الى (٦,٢٨٦,٧٤٠) ديناراً أي بمقدار (٣٢٣,٨٦٠) ديناراً وذلك لتوسيع أعمالها وتطوير مؤسساتها ، وذكر كنه إن المدارس التجارية التي تم توسيعها في بغداد والموصل وكركوك وكربلاء والبصرة أثبتت فائدتها وكذلك مدارس الفنون البيتية في بغداد وكركوك والموصل ويتضح ذلك من خلال زيادة الأقبال عليها وإنه أشار الى إنه قد تم فتح مدارس حرفية في الموصل والدليم وكربلاء والديوانية ذلك اضافة الى توسيع المدارس الصناعية الموجودة في بغداد وكركوك والسليمانية والبصرة وذلك تماشياً مع الحركة العمرانية داخل البلد (٢٦١).

وأكد خليل كنه رداً على بعض الأسئلة الموجهة اليه من بعض النواب إن وزارته تسعى الى عقد اتفاقية مع الحكومة الألمانية لتقوم بتأسيس مدرسة صناعية في بغداد تؤمن ما تحتاجه من أدوات وفنيين وأن تتفق عليها سنتين من تأريخ التأسيس ، وإنه أكد على أهمية التعليم المهني بشكل عام وأشار إن ذلك النوع من التعليم لا يقل أهمية عن التعليم الأكاديمي العلمي والأدبي (٢٦٢).

وفي عام ١٩٥٨ طالب النائب توفيق الفكيكي (المنتك) بزيادة نسبة النجاح في المدارس بصورة عامة ودعا الى اهمية التوازن بين اعداد الطلبة الموجودين والمتخرجين واعطى عدة امثلة وكانت مدرسة الفنون البيتية من ضمن تلك المدارس قائلاً: "إن عدد الطالبات في مدرسة الفنون البيتية (٣٦١) والمتخرجات (٥٦) فلا يوجد نسبة بين المجموع والمتخرجات" ، وطالب بتحسين واقع مدرسة الصناعة في بغداد إذ قال "كانت مزدهرة وكانت تمون الحكومة بمنتجاتها وكانت من أرقى المدارس في بغداد ... لكن في هذا العهد لم تنتج مدرسة الصنائع عندنا شيئاً" (٢٦٣)، وعندما جرت مناقشة ميزانية المعارف في عام ١٩٥٨ أثنى أعضاء اللجنة المالية وبعض النواب على عمل وزارة المعارف ووزيرها في دعم التعليم المهني وتطويره (٢٦٤).

يتضح لنا مما تقدم أن اغلب اعضاء المجلس النيابي كان لهم دور كبير وواضح في دعم العملية التعليمية بمختلف فروعها وبشكل عام ، إذ إن اغلب الامور التي كانت تناقش داخل المجلس بخصوص التعليم لم تقتصر على النقد وأبرز السلبيات وتشخيص نقاط الضعف التي كان يعاني منها قطاع التعليم المهني

بمختلف صنوفه ووضع الحلول المناسبة للنهوض والارتقاء بذلك النوع من التعليم بما ينسجم ويتلاءم مع تطورات البلد العامة وخاصة بعد حصول العراق على الاستقلال ، جدير بالذكر إن اغلب ملاحظاتهم التي كانوا يتطرقون لها في المجلس اعتمدت على تجارب علمية واقعية وناتجة عن الاحساس بالمسؤولية الوطنية بغض النظر عن العرق والمكون والاتجاه الحزبي أي أن اغلب مناقشاتهم تجاوزت المناطق الانتخابية التي كانوا يمثلونها ، يضاف الى ما تقدم إن المطالب النيابية الخاصة بتوسيع نطاق التعليم المهني بمختلف صنوفه كانت نابعة من حاجات واقعية لمسها النواب من خلال معاشتهم واحتكاكهم في المجتمع ، لذلك نجد إن التعليم المهني شهد بعض التقدم خلال المدة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية من خلال استقدام الخبراء الاجانب وفتح بعض المدارس المهنية اضافة على ازدياد اقبال الطلاب على الدراسة في تلك المدارس.

الخاتمة

اظهرت الدراسة ان مسيرة التعليم المهني في العراق طيلة السنوات التي شملتها الدراسة، بين عامي ١٩٤٥- ١٩٥٨، ارتبطت ارتباطاً مباشراً بالظروف العامة للدولة والمجتمع، وتحولت سلباً وإيجاباً مع كل تحول سياسي او مجتمعي شهدت البلاد في تلك المرحلة من تاريخها، فعكس ذلك الواقع حقيقة ان التعليم المهني لم يكن بمنأى عن أي تغير سياسي او اجتماعي يحدث في البلاد، الامر الذي كثيراً ما أثر في التعليم المهني وقاد الى اضعافه قياساً بباقي القطاعات التعليمية الاخرى في البلاد.

لكن على ان لا يفهم من ذلك وجود توجه حكومي متعمد وممنهج لأضعاف نظام التعليم المهني، بل وجدنا في بعض الحالات ان الدور الحكومي (التنفيذي والتشريعي) حاولا في اكثر من مرة دفع عجلة تطور التعليم المهني في العراق عبر تشريع بعض القوانين والتشريعات وتقديم الحوافز وغيرها، إلا أن معظم تلك الجهود لم تفلح في تحقيق مبتغاهما، لأسباب عدة تعلق بعضها بطبيعة الثقافة "المهنية" سواء لدى القائمين على الحكم في العراق او المجتمع بصورة عامة، في ضوء وجود بلد يخلو بصورة كبيرة من البيئة الصناعية والزراعية والتجارية الكبيرة، فضعف النشاطات الصناعية والزراعية والتجارية في البلاد اسهم في تقليل قيمة ذلك النوع من التعليم لدى كثير من القائمين على الحكم في العراق، واهالي الطلبة على حدا سواء، وظهر ذلك الامر واضحاً سواء عبر نسب التقديم الضعيف لمدارس التعليم المهني او صعوبات استيعاب خريجي هذا النوع من التعليم في الوظائف العامة للدولة قياساً بخريجي بقية الاقسام.

عمدت الدولة خلال الاطار الزمني للدراسة لاستقدام الخبراء واللجان المتخصصة من خارج العراق، لم تنجح في ترجمة توصيات تلك اللجان وقراراتها الى واقع ملموس ربما لأنها وجدت في بعضها مقترحات بعيدة عن الواقع العراقي من وجهة نظر بعض السياسيين، او لأنها كانت مكلفة، فيما وجد البعض الاخر ان مسألة استقدام الخبراء كان يجب ان تشدد على نقل الخبرات والمهارات والتدريس وليس لدراسة واقع التعليم المهني وتقديم التوصيات لاسيما وان اغلب

تلك اللجان كانت اجنبية بعيدة عن الفهم الاجتماعي للمجتمع العراقي وطبيعة تأثير الثقافة المحلية على نوعية اختيار الالهل لنوعية تعليم أبنائهم.

وقد ظهر لنا جلياً ان اغلب مناقشات المجلس النيابي وتوصيات نوابه لتحسين واقع التعليم المهني في العراق انما جاءت على صورة ردود افعال آنية كانت تصدر على تقارير محلية او مذكرات فظهر بعضها وكأنها كانت مجرد نوع من المجاملات النيابية، فلم نشهد دراسات معقمة قام بها نواب بصفتهم الشخصية او الرسمية للتحقق من واقع التعليم المهني، ومن ثم تقديم المبادرات المدروسة والواقعية للنهوض به، وربما مرد ذلك لان اغلبهم ام كان بعيداً عن الفهم الحقيقي لدور ذلك النوع من التعليم في التنمية الاقتصادية والزراعية، او لأنه وضعه في اخر سلم اولوياته قياساً بالمواضيع الاخرى ذات البعد السياسي والمالي.

ولكن على الرغم من ذلك فان الدولة نجحت "مؤقتاً" في بعض المراحل من تاريخ التعليم المهني، في تشخيص عدداً من المعوقات العامة والخاصة التي كان يعاني منها قطاع التعليم، وتقديم عدد من الحلول الناجعة لها، من قبيل تقديم التسهيلات والحوافز المطلوبة والحد من تأثير العادات والتقاليد الاجتماعية على بعض اقسامه، وسعت لخلق الاجواء "شبه المناسبة" لتطويره في بعض المناطق وفي بعض المستويات والاقسام وان كان بعضها على حساب البعض الاخر، وربما ذلك ما اسهم في ضعف مختلف الاقسام حتى تلك التي كان من المفترض ان تكون الاقرب للمجتمع العراقي كالتعليم الزراعي الذي كان يفترض ان يسود ويزدهر في ظل بيئة مجتمعية زراعية لكن التعليم الصناعي كان هو الاوفر حظاً من بقية الانواع الاخرى، غير ان الربط الجمعي والثقافي بين اقسام التعليم المهني وعدم الفصل بينها ثقافياً على الاقل اسهم في ارتباط كل الاقسام بالمعوقات نفسها وتحمل تبعاتها حتى وان لم تكن وثيقة الصلة بها.

ان "التعليم المهني في العراق" بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية العهد الملكي، عانى ليس فقط من معوقات مادية او لوجستية تتعلق بالبنى التحتية والكادر الوظيفي، بقدر ما عانى من نظرة الدولة والمجتمع له على حد سواء وفي الوقت الذي كان يفترض فيه ان تكون الحكومة مستوعبة ومتقدمة في نظرتها لبناء الدولة قياساً بالمجتمع، إلا أن البحث اظهر ان عدد كبير من السياسيين بل العاملين في قطاع التعليم لم ينظروا للتعليم المهني كما يجب، ولم يطلعوا على مكانه ذلك النوع من التعليم في الدولة الكبرى يومذاك وما يمكن ان يقدمه ذلك النوع من التعليم من ايادي عاملة خبيرة ومتقدمة، ولم ينجحوا في خلق حالة من الاعتماد والتواصل بين كل قطاعات التعليم وسوق العمل في العراق، بل كشفت الكثير من اجراءات الدولة على عزل نظام التعليم المهني في العراق عن الواقع الاجتماعي والتعليمي في البلاد، ما تسبب في زيادة سعة الفجوة بين مدخلات ذلك النوع من التعليم وبين مخرجاته وطبيعة سوق العمل. ولم يقف تأثير ذلك الامر المرحلة التي شملتها الدراسة بل يمكن القول انها امتدت حتى يومنا الحاضر بعد غياب فلسفة تعليمية مهنية واضحة وانعدام البنى التحتية المتقدمة، ولذلك لا زالت التعليم المهني في العراق يعاني من ذات المشاكل والمعوقات التي عانى منها منذ اليوم الاول لتأسيسه حتى الوقت الحاضر.

المصادر

والهوامش:-

- (١) ستار علك عبد الكاظم الطفيلي ، التطورات السياسية في العراق وموقف النخبة السياسية البرلمانية في لواء الحلة منها ١٩٣٩-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية - جامعة بابل ، ٢٠٠٣ ، ص ٨٢.
- (٢) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠ ، ج ٢ ، بلا ، ترجمة سليم طه التكريتي ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٦٢٦.
- (٣) مسارع حسن الراوي ، نحو أسراتيجية جديدة للتعليم في العراق ، بلا ، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص ٣١-٣٢.
- (٤) صالح محمد حاتم عبدالله ، تطور التعليم في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الآداب - جامعة بغداد ، ١٩٩٤ ، ص ٤٥-٤٦.
- (٥) محمد سعيد ابو طالب ، تطور البحث التربوي من أجل التخطيط للتعليم الابتدائي في العراق ١٩٢٢-١٩٧٢ ، بلا ، بغداد ، ١٩٧٣ ، ص ١٩.
- (٦) رحيم كاظم محمد الهاشمي ، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى العام ١٩٥٨ ، ط ١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص ٤٤٩.
- (٧) جريدة "الأهالي" ، بغداد ، العدد ٧٩٠ ، ٧ شباط ١٩٤٥.
- (٨) للمزيد من المعلومات ينظر: راهي مزهر العامري ، وزراء المعارف في العراق ١٩٢١-١٩٦٨ ، ط ٢ ، منشورات أمل الحياة، دمشق - سوريا ، ص ٩٤-٩٥.
- (٩) صالح محمد حاتم عبدالله ، المصدر السابق، ص ٨١.
- (١٠) محمد جواد رضا ، التعليم الثانوي المقارن، بلا ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ص ١٨٢-١٨٣.
- (١١) شيخ العراقيين كاشف الغطاء ، نظرات في معارف العراق ، بلا ، مطبعة دار النشر النجف ، د.ت ، ص ١٦٢.
- (١٢) محمد جواد رضا ، المصدر السابق ، ص ١٨٣.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ١٨٤.
- (١٤) سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الآداب - جامعة بغداد ، ١٩٩٤ ، ص ٢٥٢.
- (١٥) صالح محمد حاتم عبدالله ، المصدر السابق ، ص ١١٤.
- (١٦) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٧ ، ص ٥١.
- (١٧) المصدر نفسه.
- (١٨) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٦-١٩٤٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص ٤٩.
- (١٩) جريدة "الوطن" ، بغداد ، السنة الأولى ، العدد ٨٤ ، الثلاثاء ١٩ آذار ١٩٤٦.
- (٢٠) رودرك ماثيوز ، متي عقراوي ، التربية في الشرق الأوسط ، ترجمة مكتب أمير قطر ، ج ١ ، ط ١ ، المطبعة العصرية ، د.ت ، ص ٢٢١-٢٢٢.
- (٢١) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٧-١٩٤٨ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٠ ، ص ٤٨.

- (٢٢) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٨-١٩٤٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١ ، ص ٥٥.
- (٢٣) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة المعارف ، رقم الملف (٥) ، الطلاب ومعاملاتهم ، كتاب أرسله مدير مدرسة صنائع بغداد يبين فيه أصرار طلاب المدرسة على تشكيل الاتحاد بتاريخ ١١/٤/١٩٤٨ ، و ص ٤-٥.
- (٢٤) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة المعارف ، رقم الملف (٥) ، الطلاب ومعاملاتهم ، كتاب أرسله مدير مدرسة صنائع بغداد يبين فيه أصرار طلاب المدرسة على تشكيل الاتحاد بتاريخ ١١/٤/١٩٤٨ ، و ص ٥-٦. للمزيد من المعلومات ينظر ملحق رقم (٢) ، ص ١٧٨.
- (٢٥) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة المعارف ، رقم الملف (٥) ، الطلاب ومعاملاتهم ، كتاب مرسل من إدارة مدرسة الصنائع الى وزارة المعارف تبين فيه تكوين الاتحاد الطلابي للمدرسة بتاريخ ١٨/٤/١٩٤٨ ، و ص ٧-١١.
- (٢٦) صالح محمد حاتم عبدالله ، المصدر السابق ، ص ١١٦.
- (٢٧) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١ ، ص ٥٣.
- (٢٨) رودرك ماثيوز ، متي عقراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢.
- (٢٩) صالح محمد حاتم ، المصدر السابق ، ص ١١٦.
- (٣٠) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ ، ص ٥١.
- (٣١) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٦-١٩٤٧ ، ص ٤٩.
- (٣٢) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٦-١٩٤٧ ، ص ٤٩؛ عامر بلو إسماعيل ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .
- (٣٣) عامر بلو إسماعيل ، مدرسة صنائع الموصل منذ أواخر العهد العثماني حتى سنة ١٩٥٨ ، مجلة دراسات موصلية ، مركز دراسات الموصل ، العدد ٢٧ ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٣.
- (٣٤) جريدة "العراق" ، بغداد ، العدد ٦٦٠٣ ، ١٥ أيار ١٩٤٤.
- (٣٥) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ ، ص ٥٢.
- (٣٦) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٤٦-١٩٤٧ ، ص ٥٩ و ٥٠.
- (٣٧) الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الأحصاء السنوي لسنة ١٩٤٨ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٠ ، ص ٦٤.
- (٣٨) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة المعارف ، رقم الملف (٥) ، الطلاب ومعاملاتهم ، كتاب مرسل من مدير مدرسة صنائع كركوك الى وزارة المعارف بخصوص فك ارتباط المدرسة بمديرية اللواء بتاريخ ٢٠/٧/١٩٤٨ ، و ص ٨-١٢.
- (٣٩) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ ، ص ٥٥.
- (٤٠) عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق ، ج ١ ، مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص ٢٢٥.
- (٤١) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص ٥٤-٥٥.
- (٤٢) للمزيد من المعلومات ينظر: أدوين ك. فورد ، التعليم الصناعي في العراق ، مجلة المعلم الجديد ، ترجمة جعفر الخياط ، بلا ، ج ٣ ، السنة السابعة عشر ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص ٣٥٢-٣٥١.
- (٤٣) باسم حمزة عباس ، تاريخ التعليم في البصرة ١٩٢١-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب - جامعة البصرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٠١.
- (٤٤) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ ، ص ٥٤-٥٥.

- (٤٥) باسم حمزة عباس ، المصدر السابق ، ص٢٠٣.
- (٤٦) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ ، ص٥٢.
- (٤٧) للمزيد من المعلومات ينظر: مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج ٢ ، بلا، لندن ، دار الحكمة ، ٢٠٠٤ ، ص٥١٦-٥١٧.
- (٤٨) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، اللجنة العليا لإعادة النظر في المناهج والكتب الدراسية المؤرخ ١٩٤٩-٢-٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٩ ، ص١-٥.
- (٤٩) الجدول من أعداد الباحثان أعتماًداً على المصادر التالية: الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ ، ص٥١-٥٢ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٦-١٩٤٧ ، ص ٤٩ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٧-١٩٤٨ ، ص٥٥ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ ، ص٥٢-٥٤.
- (٥٠) عبد الخالق محمد عبيدي ، اقتصاديات الأرض والأصالح الزراعي في النظرية والتطبيق ، بلا ، مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٢٥١.
- (٥١) أسامة عبد القادر ملوكي ، أعداد العنصر الإداري في المدارس ، دراسة تحليلية للتعليم المهني في العراق ، المديرية العامة للتعليم المهني ، وزارة التربية ، طبع في وزارة التخطيط ، ص٦٧.
- (٥٢) عبد الحسين وادي العطية ، الأصالح الزراعي في العراق والتنمية الاقتصادية ، بلا ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٥ ، ص٤١.
- (٥٣) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ ، ص٥٢-٥٤.
- (٥٤) الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٤٧ ، ص٦٢.
- (٥٥) رودريك ماثيوز ومتى عقراوي ، المصدر السابق ، ص٢٢٦.
- (٥٦) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٦-١٩٤٧ ، ص٥٠-٥٢.
- (٥٧) جريدة "الوطن" ، بغداد ، السنة الأولى ، العدد ١٠٦ ، الأثنين ١٥ نيسان ١٩٤٦.
- (٥٨) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٦-١٩٤٧ ، ص٥٠-٥٢.
- (٥٩) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، تقرير اللجنة العليا لإعادة النظر في المناهج والكتب المدرسية المؤرخ ١٩٤٩ ، ص١٦-١٧.
- (٦٠) رودريك ماثيوز ومتى عقراوي ، المصدر السابق ، ص٢٢٦-٢٢٧.
- (٦١) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، تقرير اللجنة العليا لإعادة النظر في المناهج والكتب المدرسية المؤرخ ١٩٤٩ ، ص١٧.
- (٦٢) رودريك ماثيوز ومتى عقراوي ، المصدر السابق ، ص٢٢٦.
- (٦٣) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ ، ص٦٤.
- (٦٤) الجدول من أعداد الباحثان أعتماًداً على المصادر التالية: الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ ، ص٥٣ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٦-١٩٤٧ ، ص٥٠ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الإحصائية السنوية العامة لسنة

- ١٩٤٧ ، ص ٦٢ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٤٨ ، ص ٦٥ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٣ ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص ٥٨ .
- (٦٥) نجيب أبراهيم الراوي (١٨٩٨ -) : ولد في بغداد وتلقى تعليمه فيها درس في مدرسة الحقوق ، وبعد تخرجه فيها عمل كاتباً في قسم الواردات ، وفي عام ١٩٣٠ أنتخب عضواً في مجلس النواب عن لواء الدليم لست دورات أنتخابية شغل منصب وزير المعارف في حكومة توفيق السويدي في عام ١٩٤٦ ، ثم شغل المنصب نفسه في حكومة نوري السعيد عام ١٩٤٩ ، وتم في عهده تأليف لجنة إعادة النظر في المناهج والكتب المدرسية. للمزيد من المعلومات ينظر: راهي ماهر العامري ، وزراء المعارف في العراق ١٩٢١-١٩٦٨ ، ص ٩٢-٩٤ .
- (٦٦) جامعة الدول العربية ، المؤتمر الثقافي العربي الثاني ، الإسكندرية ، ٢٢ أغسطس - ٣ سبتمبر ١٩٥٠ ، ص ١١٠-١١١ .
- (٦٧) فيكتور كلارك ، التعليم الأكرامي في العراق ، ج ١ ، مجلة المعلم الجديد ، السنة السادسة عشر ، كانون الأول ١٩٥٢ ، ص ٥٩-٦١ .
- (٦٨) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة المعارف ، رقم الملف ٢٤/٢٠ ، أنشاء المدارس الزراعية (مدرسة زراعة الموصل)، كتاب مرسل من مديرية معارف الموصل الى وزارة المعارف العامة ، ١٩٤٦/٢/٢٧ ، و ٢ ص ٢ . للمزيد من المعلومات ينظر ملحق (٣) ، ص ١٧٩ .
- (٦٩) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة المعارف ، رقم الملف ٢٤/٢٢ ، بغداد ، المدارس الزراعية (مدرسة زراعة الموصل)، كتاب وزير المعارف الى متصرفية لواء الموصل بخصوص أنشاء المدرسة الزراعية ، ١٩٤٦/٣/٢١ ، و ٧ ص ٧ .
- (٧٠) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة المعارف ، رقم الملف ٢٤/٢٢ ، بغداد ، المدارس الزراعية (مدرسة زراعة الموصل) ، كتاب مرسل من مديرية معارف الموصل الى وزارة المعارف بخصوص موقف الوزارة من أنشاء مدرسة الزراعة في الموصل ، ١٩٤٦/٤/٢٨ ، و ٥ ص ٢ .
- (٧١) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة المعارف ، رقم الملف ٢٤/٢٢ ، المدارس الزراعية (مدرسة زراعة الموصل)، كتاب مرسل من وزارة المعارف الى مديرية لواء الموصل بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٨ . و ١ ص ١ .
- (٧٢) ناظم الزهاوي ، تطور تجارة العراق الخارجية ، غرفة تجارة بغداد ، مجلة بغداد ، العدد ٣ ، ١٧ آذار ١٩٥٤ ، ص ١٥ .
- (٧٣) صالح محمد حاتم عبدالله ، المصدر السابق ، ص ٢٣ .
- (٧٤) احمد راشد جريزي ، الحياة الثقافية في مدينة بغداد ١٩٣٩-١٩٥٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية - جامعة الأنبار ٢٠٠٥ ، ص ٣٢ .
- (٧٥) عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق ، ج ١ ، ص ٢٢٧ .
- (٧٦) جريدة "صوت الأهالي" العدد ٩٤٧ ، ١٦ آب ١٩٤٥ .
- (٧٧) محمد صالح حاتم ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .
- (٧٨) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ ، ص ٤٥-٤٦ .
- (٧٩) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٦-١٩٤٧ ، ص ٤٥ .
- (٨٠) جريدة "الوطن" ، بغداد ، السنة الأولى ، العدد ٩٦ ، الثلاثاء ٢ نيسان ١٩٤٦ .
- (٨١) جريدة "الوطن" بغداد ، السنة الأولى ، العدد ١٠١ ، الثلاثاء ٩ نيسان ١٩٤٦ .
- (٨٢) جريدة "الوطن" ، بغداد ، السنة الأولى ، العدد ١٠٧ ، الثلاثاء ١٦ نيسان ١٩٤٦ .
- (٨٣) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٧-١٩٤٨ ، ص ٤٣ .

- (٨٤) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٨-١٩٤٩ ، ص ٥٠.
- (٨٥) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ ، ص ٤٨.
- (٨٦) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، اللجنة العليا لإعادة النظر في المناهج والكتب المدرسية المؤرخ ١٩٤٩ ، ص ٨-١٢.
- (٨٧) الجدول من أعداد الباحثان اعتماداً على المصادر التالية: الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ ، ص ٤٥ ؛ وزارة المعارف التقرير ، السنوي لسنة ١٩٤٦-١٩٤٧ ، ص ٤٥ ؛ وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٧-١٩٤٨ ، ص ٤٣ ؛ وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٨-١٩٤٩ ، ص ٥٩ ؛ وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٥٠-١٩٥١ ، ص ٤٨.
- (٨٨) مجلة المعلم الجديد ، ج ٤-٥ ، المجلد الثامن ، تشرين الثاني ١٩٥٥ ، ص ٧٨-٨٣.
- (٨٩) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ ، ص ٥٣.
- (٩٠) رودريك ماثيوز ومتى عقراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣.
- (٩١) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ ، ص ٥٤.
- (٩٢) رودريك ماثيوز ومتى عقراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤.
- (٩٣) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٦-١٩٤٧ ، ص ٥٢.
- (٩٤) نعيم يوسف صرافة ، مبادئ التربية وتطور التعليم في العراق لدور المعلمين والمعلمات والدورات التربوية ، بلا ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص ٢٦٠.
- (٩٥) الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٤٨ ، ص ٦٥.
- (٩٦) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، اللجنة العليا لإعادة النظر في المناهج والكتب المدرسية المؤرخ ١٩٤٩ ، ص ١٢.
- (٩٧) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ ، ص ٥٤.
- (٩٨) الجدول من أعداد الباحثان اعتماداً على المصادر التالية: الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ ، ص ٥٤ ؛ وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٦-١٩٤٧ ، ص ٥٢ ؛ وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٧-١٩٤٨ ، ص ٥٠ ؛ وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٨-١٩٤٩ ، ص ٥٧ ؛ وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ ، ص ٥٥ ؛ وزارة الاقتصاد ، الدائرة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٤٨ ، ص ٦٥ ؛ وزارة الاقتصاد ، الدائرة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٣ ، ص ٥٧.
- (٩٩) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٣-١٩٤٤ ، ص ٤٥.
- (١٠٠) المصدر نفسه.
- (١٠١) صالح محمد حاتم عبدالله ، المصدر السابق ، ص ١٢٤.
- (١٠٢) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٤٦-١٩٤٧ ، ص ٥٠-٥١.
- (١٠٣) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٤٧-١٩٤٨ ، ص ٤٩.
- (١٠٤) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٤٨-١٩٤٩ ، ص ٥٦.
- (١٠٥) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ ، ص ٥٥.
- (١٠٦) الجدول من أعداد الباحثان اعتماداً على المصادر التالية: : الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ ، ص ٥٢ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٦-١٩٤٧ ، ص ٥١-٥٠ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٧-١٩٤٨ ، ص ٤٩ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٨-١٩٤٩ ، ص ٥٦ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ ، ص ٥٥.
- (١٠٧) مؤيد إبراهيم الوندائي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨ ، ط ١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ١٢٢.
- (١٠٨) مجلس الأعمار: أنشأ مجلس الأعمار في عام ١٩٥٠ بموجب قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٠ ، وكان الغرض من أنشائه لتخطيط وبرمجة المشاريع الحكومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرائية ، وقد رصدت له (٧٠%) من مجموع حصة الحكومة من واردات

النفط فضلاً عن بعض المبالغ التي تخصص بسن قانون معين ، وذلك لاستغلال تلك المبلغ في تحقيق التنمية العامة للبلد. للمزيد من المعلومات ينظر: عبدالله شاتي عبهول ، مجلس الأعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الآداب - جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ؛ الحكومة العراقية ، مجلس الأعمار ، مجموعة القوانين الخاصة بمجلس الأعمار ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥١ ؛ ستيفن لونكريك وفرانك ستوكس ، أحداث العراق السياسية ١٩٣٢-١٩٥٨ ، ترجمة احمد نعمان احمد ، موضوع مسئل من كتاب "Iraq" لستيفن لونكريك وفرانك ستوكس ، كلية الآداب - الجامعة المستنصرية ، دت ، ص٢٠٦.

(١٠٩) صالح محمد حاتم ، المصدر السابق ، ص١٩٠.

(١١٠) آمال محمود الأمام ، دور التعلم في التنمية الاقتصادية للقطر العراقي ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٧٥.

(١١١) صالح محمد حاتم ، المصدر السابق ، ص١٩٠-١٩١.

(١١٢) صالح عبدالله سرية ، المصدر السابق ، ص٧١ ؛ سهيل صبحي سلمان ، المصدر السابق ، ص٢٥٢.

(١١٣) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ ، ص٥٤-٥٢.

(١١٤) صالح عبدالله سرية ، المصدر السابق ، ص٦٥.

(١١٥) الجدول نقلاً عن: مسارع الراوع ، المصدر السابق ، ص٥٢.

(١١٦) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٠-١٩٥١ ، مطبعة دار الحديث ، بغداد ، ١٩٥٢ ، ص٥٤.

(١١٧) بعثة اليونسكو: احدى البعثات التي أستقدمتها الحكومة العراقية عام ١٩٥٢ لدراسة المشاكل التي يعاني منها التعليم المهني وذلك بعد أن بين وزير المعارف خليل كنه عند حضور المؤتمر العام لليونسكو الذي عقد في باريس عن حاجة العراق لتوسيع التعليم الثانوي وتوجيه توجيهاً مهنياً يستهدف أستغلال ثروات البلاد ، وقد طلب الوزير من مؤسسة اليونسكو العالمية أن توفد هيئة من الخبراء لدراسة حالة العراق دراسة مستفيضة وتقدم تقريراً مفصلاً عن شؤونه الزراعية والصناعية والتجارية ، وبالفعل وافقت مؤسسة اليونسكو وأرسلت البعثة المطلوبة والتي تألفت من (السير غراهام سايفج) رئيساً ، والدكتور (ماكلياند) خبير بالتعليم الزراعي ، والمستر (فورد) خبير بالتعليم الصناعي ، والمس(مايلم) خبيرة بالتعليم النسوي ، اضافة الى ذلك أنتدبت وزارة المعارف مفتشها العام (جعفر الخياط) للأنظمام لتلك البعثة ، وبعد قيام البعثة بدراسة الوضع التعليمي العام للبلد وبعدة مناطق قامت برفع التوصيات التي خرجت بها لوزارة المعارف . للمزيد من المعلومات ينظر: جريدة "الاتحاد الدستوري" ، العدد ٦٠٥ ، السنة الثالثة ، ٤ نيسان ١٩٥٢.

(١١٨) للأطلاع بالتفصيل على توصيات أدوين ك. فورد ينظر: أدوين ك. فورد ، المصدر السابق ، ص٤-١٢. مسارع الراوي وآخرون ، المصدر السابق ، ص٣٥.

(١١٩) صالح محمد حاتم ، المصدر السابق ، ص٢٢٢-٢٢٤.

(١٢٠) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥١-١٩٥٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص٤٦.

(١٢١) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة المعارف ، رقم الملف (٥) ، الطلاب ومعاملاتهم ، كتاب مرسل من مديرية المعارف العامة الى رئاسة التفتيش ، سري للغاية ، ٣/مارس/١٩٥٢ ، و٣١ ص٤٠.

(١٢٢) جعفر الخياط(١٩١٠-١٩٧٣): وهو من مواليد بغداد عام ١٩١٠ درس في المدرسة الجعفرية ، سافر الى الولايات المتحدة الاميركية لأكمال دراسته العليا إذ نال شهادة الماجستير في العلوم الزراعية عام ١٩٣٨ ، كان له أسهام كبير في بناء أسس التربية والتعليم في العراق من خلال المناصب التي شغلها وأبرزها مدير المعارف العامة ومدير للتعليم المهني في وزارة التربية ، ألف وترجم عدد كبير من تميز بالدقة والأمانة والمصداقية بين الباحثين ، توفي عام ١٩٧٣. للمزيد من المعلومات ينظر: مدونة الدكتور إبراهيم العلاف ، جعفر الخياط على الموقع الإلكتروني [http:// www.alhewar . org](http://www.alhewar.org)

(١٢٣) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة المعارف ، رقم الملف (٥) ، الطلاب ومعاملاتهم ، تقرير رئاسة التفتيش بعد أطلاعها على أوضاع مدرسة صناعة بغداد ، سري للغاية ، ٢٢/٣/١٩٥٢ ، و٣٥ ص٤٣-٤٤. للمزيد من التفاصيل ينظر ملحق رقم (٤) ، ص١٨٠-١٨٢.

- (١٢٤) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة المعارف ، رقم الملف (٥) ، الطلاب ومعاملاتهم ، كتاب ارسلته إدارة مدرسة صناعة بغداد الى مديرية المعارف العامة بخصوص طرد مجموعة من الطلاب ، ١٥/١٢/١٩٥٢ ، و ٤١ ص ٥٦-٥٧.
- (١٢٥) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة المعارف /الطلاب ومعاملاتهم ، رقم الملف (٥) ، كتاب موافقة مديرية المعارف العامة الى مديرية مدرسة صناعة بغداد على طرد الطلاب المشتركين في التضاهرات ، ٢٤/٣/١٩٥٣ ، و ٥١ ص ٧٤.
- (١٢٦) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص ٥٣.
- (١٢٧) نجيب محي الدين ، المصدر السابق ، ص ٦٦.
- (١٢٨) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة الأنظمة والقوانين لسنة ١٩٥٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص ٢٥.
- (١٢٩) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص ٥٨-٦٢.
- (١٣٠) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص ٦٣.
- (١٣١) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٠-١٩٥١ ، ص ٥٤.
- (١٣٢) جريدة "الأمة" ، العدد ٨٣٧ ، الأثنين ٢٠ آب ١٩٥١.
- (١٣٣) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، ص ٥٣.
- (١٣٤) الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٥٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص ٥٦.
- (١٣٥) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٠-١٩٥١ ، ص ٥٤.
- (١٣٦) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥١-١٩٥٢ ، ص ٥١.
- (١٣٧) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، مطبعة الحكومة ، ١٩٥٤ ، ص ٥٣.
- (١٣٨) المصدر نفسه ، ص ٢٠٤.
- (١٣٩) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، ص ٥٣.
- (١٤٠) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة المعارف ، رقم الملف (٥) ، الطلاب ومعاملاتهم ، كتاب مرسل من مديرية التعليم الثانوي العامة الى مدرسة صناعة كركوك بخصوص أدارتها ، ٢٥/١٠/١٩٥٤ ، و ١٢٧ ص ٢٢٠.
- (١٤١) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة الأنظمة والقوانين لسنة ١٩٥٥ ، ص ٢٥.
- (١٤٢) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة المعارف ، رقم الملف ٣٢١٢٠/٦٦٦ ، الطلاب ومعاملاتهم ، كتاب مرسل من قبل مديرية المعارف العامة الى مدرسة صناعة كركوك ، بخصوص فصل بعض الطلاب ، ١٩/١٢/١٩٥٦ ، و ٧٣ ص ٨٣.
- (١٤٣) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص ٦٠.
- (١٤٤) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٠-١٩٥١ ، ص ٥٥.
- (١٤٥) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥١-١٩٥٢ ، ص ٥١.
- (١٤٦) للمزيد من المعلومات ينظر: مير بصري ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٥٣-١٥٤.
- (١٤٧) باسم حمزة عباس ، المصدر السابق ، ص ٢٠٤ ؛ Lord Salter ,The Development of Qraq A plan of Action , printed by bress , Ltd , London , E.C.I , April , 1955 , p91.
- (١٤٨) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، ص ٥٥.
- (١٤٩) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة المعارف ، رقم الملف (٥) ، الطلاب ومعاملاتهم ، كتاب مرسل الى مديرية التعليم الفني والمهني الى مديرية التجهيزات للتحقيق في بعض الأمور ، ٣٠/٣/١٩٥٤ ، و ١٠٦ ص ١٩٦.
- (١٥٠) لم تذكر الوثيقة أسم المتصرف ولم يستطع الباحثان الحصول على الأسم من مصادر أخرى.
- (١٥١) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة المعارف ، رقم الملف (٥) ، الطلاب ومعاملاتهم ، كتاب مرسل الى مديرية التعليم الفني والمهني الى مديرية التجهيزات للتحقيق في بعض الأمور ، ٣٠/٣/١٩٥٤ ، و ١٠٦ ص ١٩٦.
- (١٥٢) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦ ، مطبعة الحكومة ، ١٩٥٧ ، ص ٦٠.

- (١٥٣) د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة المعارف ، رقم الملف ٣٢١٢٠/٦٦٦ ، الطلاب ومعاملاتهم ، كتاب مرسل من وزارة الداخلية الى مديرية شرطة الموائي ، ١٩٥٦/١٢/٢١ ، و٨٣ ، ص٩٦.
- (١٥٤) د.ك.و. ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة المعارف ، رقم الملف ٣٢١٢٠/٦٦٦ ، الطلاب ومعاملاتهم ، كتاب مرسل من مديرية الصناعة العامة الى مدرسة صناعة البصرة تمت فيه المصادقة على فصل الطلاب ، ١٩٥٧/١/٦ ، و٨٧ ص١٠٢.
- (١٥٥) باسم حمزة عباس ، المصدر السابق ، ص٢٠٥.
- (١٥٦) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، ص٦١.
- (١٥٧) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص٦٣.
- (١٥٨) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، ص٥٨-٥٩.
- (١٥٩) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، ص٦١.
- (١٦٠) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص٦٣.
- (١٦١) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، ص٥٨.
- (١٦٢) عامر بلو إسماعيل ، المصدر السابق ، ص١١٣.
- (١٦٣) صالح عبد الله سرية ، المصدر السابق ، ص٧٠.
- (١٦٤) صالح عبد الله سرية ، المصدر السابق ، ص٦٨.
- (١٦٥) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، ص٥٨.
- (١٦٦) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص٦٣.
- (١٦٧) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، ص٥٨.
- (١٦٨) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص٦٣.
- (١٦٩) صالح عبد الله سرية ، المصدر السابق ، ص٧٠.
- (١٧٠) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص٦٣.
- (١٧١) المصدر نفسه.
- (١٧٢) الجدول من أعداد الباحثان أعتماداً على المصادر التالية: التقارير السنوية لوزارة المعارف لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، ص٥٩ ؛ التقرير السنوي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦ ، ص٦٠ ؛ التقرير السنوي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، ص٦١ ؛ التقرير السنوي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص٦٣ ؛ وزارة الاقتصاد ، التقرير السنوي عن سير التربية والتعليم لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٥٨ ، ص٥٨ ؛ وزارة التخطيط ، التقرير التربوي السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص٦٠-٦١.
- (١٧٣) رودريك ومتي عقراوي ، المصدر السابق ، ص٢٢٦.
- (١٧٤) عبد الحسين وادي العطية ، المصدر السابق ، ص٤١.
- (١٧٥) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٠-١٩٥١ ، ص٦٦-٦٧.
- (١٧٦) غراهام سايفيج ، التعليم المهني في العراق ، مجلة المعلم الجديد ، ج٥ ، ترجمة جعفر الخياط ، السنة السابعة عشر ، حزيران ١٩٥٤ ، ص٨٢-٨٤.
- (١٧٧) الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، الدائرة الإحصائية ، الأحصاء السنوي لسنة ١٩٥٣ ، ص٥٧.
- (١٧٨) الحكومة العراقية ، وزارة العدلية ، مجموعة الأنظمة والقوانين لسنة ١٩٥٥ ، ص٢٥.
- (١٧٩) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، ص٧٣-٧٥.
- (١٨٠) صالح محمد حاتم عبدالله ، المصدر السابق ، ص٢٩٦.
- (١٨١) أسامة عبد القادر ملوكي ، المصدر السابق ، ص٦.
- (١٨٢) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، ص٦٠.

- (١٨٣) الحكومة العراقية ، وزارة التخطيط ، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص ٦٢.
- (١٨٤) صالح محمد حاتم عبدالله ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩.
- (١٨٥) الحكومة العراقية ، وزارة التخطيط ، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص ٦٢.
- (١٨٦) الجدول نقلاً عن: د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة المعارف ، رقم الملف ٣٢١٢١٢/٢٩٧ ، مديرية المناهج العامة ، منهج الزراعة العلمية ، رقم الملف ٣٢١٢١٢/٢٩٧ ، ١٩٥٧-١٩٥٩ ، و ٤ ص ٦.
- (١٨٧) الحكومة العراقية ، وزارة التخطيط ، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص ٦٢.
- (١٨٨) عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق ، ج ١ ، ص ٢٢٧.
- (١٨٩) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ ، ص ٤٨.
- (١٩٠) نضال كامل رشيد ، التعليم التجاري في العراق أهميته مشاكله مقترحات لتطويره ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص ٥.
- (١٩١) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، ص ٤٨.
- (١٩٢) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٥ ، ص ٤٩.
- (١٩٣) أسامة عبد القادر ملوكي ، المصدر السابق ، ص ١٠.
- (١٩٤) نضال كامل رشيد ، المصدر السابق ، ص ٥ ؛ علي عبد حمادي محييد الكشاي ، التعليم المهني في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية - جامعة واسط ، ٢٠١٦ ، ص ٦٦.
- (١٩٥) صالح محمد حاتم عبدالله ، المصدر السابق ، ص ٢٩١.
- (١٩٦) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة المعارف ، رقم الملف ٣٢١٢١٢/٣٠١ ، مناهج أعداديات التجارة للسنوات ١٩٥٧-١٩٥٨ ، و ١ ص ١.
- (١٩٧) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة المعارف ، رقم الملف ٣٢١٢١٢/٣٠١ ، مناهج أعداديات التجارة للسنوات ١٩٥٧-١٩٥٨ ، مناهج دروس اللغة العربية لإعداديات التجارة ، و ٢ ص ٥.
- (١٩٨) الجدول نقلاً عن: د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات وزارة المعارف ، رقم الملف ٣٢١٢١٢/٣٠١ ، مناهج أعداديات التجارة للسنوات ١٩٥٧-١٩٥٨ ، مناهج دروس اللغة العربية لإعداديات التجارة ، و ١ ص ٢.
- (١٩٩) الحكومة العراقية ، وزارة العدل ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٨ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص ٨٦-٨٨.
- (٢٠٠) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٤٩-١٩٥٠ ، ص ٥٤.
- (٢٠١) المس مايلم ، تقرير الى الحكومة العراقية عن الاقتصاد البيئي ، ترجمة جعفر الخياط ، مجلة المعلم الجديد ، ج ١-٢ ، السنة السابعة عشر ، أيلول ١٩٥٣ ، ص ١١٥.
- (٢٠٢) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، ص ٥٤.
- (٢٠٣) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، ص ٥٨.
- (٢٠٤) زينب هاشم جريان ، التعليم النسوي في العراق ١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية للبنات - جامعة بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٥٦.
- (٢٠٥) الحكومة العراقية ، وزارة التخطيط ، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص ٦١.
- (٢٠٦) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، ص ٥٨.
- (٢٠٧) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦ ، ص ٥٩-٦٠.
- (٢٠٨) الحكومة العراقية ، وزارة التخطيط ، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص ٦٣.
- (٢٠٩) المصدر نفسه.
- (٢١٠) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، ص ٥٨.
- (٢١١) الحكومة العراقية ، وزارة الاقتصاد ، التقرير السنوي عن سير التربية والتعليم لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، ص ٦١.

- (٢١٢) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص ٦١.
- (٢١٣) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، ص ٥٨.
- (٢١٤) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، ص ٦١.
- (٢١٥) الحكومة العراقية ، وزارة التخطيط ، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص ٦٣.
- (٢١٦) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، ص ٥٨.
- (٢١٧) الحكومة العراقية ، وزارة التخطيط ، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص ٦٣.
- (٢١٨) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٥ ، ص ٥٩.
- (٢١٩) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص ٦٣.
- (٢٢٠) المصدر نفسه.
- (٢٢١) زينب هاشم جريان ، المصدر السابق ، ص ١٠٥.
- (٢٢٢) أفراح شبل عبد الحسن ، تطور الحركة النسوية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية - جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ ، ص ١٤٠.
- (٢٢٣) الجدول من أعداد الباحثان أعتماداً على المصادر التالية: الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، ص ٥٩ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦ ، ص ٦١ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، ص ٦٣ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة المعارف ، التقرير السنوي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص ٦٣ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة التخطيط ، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص ٦٣.
- (٢٢٤) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٥٠-١٩٥١ ، ص ٥٦.
- (٢٢٥) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٥١-١٩٥٢ ، ص ٥١.
- (٢٢٦) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، ص ٥٥.
- (٢٢٧) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦ ، ص ٦٠.
- (٢٢٨) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص ٥٩.
- (٢٢٩) الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص ٦١.
- (٢٣٠) الجدول من أعداد الباحثان أعتماداً على المصادر التالية: الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٥٠-١٩٥١ ، ص ٥٦ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٥١-١٩٥٢ ، ص ٥١ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، ص ٥٥ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، ص ٥٥ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، ص ٦٠ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، ص ٦١ ؛ الحكومة العراقية ، وزارة المعارف التقرير السنوي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ص ٦٤.
- (٢٣١) ستار علك عبد الكاظم الطفيلي ، المصدر السابق ، ص ٨٢.
- (٢٣٢) للمزيد من التفاصيل عن نقاشات المجلس النيابي حول التعليم ينظر: علي طاهر تركي الحلبي ، موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية وحركة النشر في العراق ١٩٣٩-١٩٥٨ ، أطروحة دكتورا غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١١.
- (٢٣٣) م.م.ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الأجتماع الأعتيادي لسنة ١٩٤٤ ، الجلسة السابعة ، المنعقدة يوم الثلاثاء ٢ كانون الثاني ١٩٤٥ ، ص ٩٢.
- (٢٣٤) م.م.ن ، الجلسة الثامنة ، المنعقدة يوم الإثنين ٨- كانون الثاني ١٩٤٥ ، ص ١٠٩.

- (٢٣٥) م.م.ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ ، الجلسة الرابعة عشر ، المنعقدة يوم الخميس ١٧- كانون الثاني ١٩٤٦ ، ص ١٢٤٦.
- (٢٣٦) للمزيد من المعلومات ينظر: هيو حفيد شريف ، توفيق وهبي ١٨٩١-١٩٨٤ حياته ودوره السياسي والثقافي ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية - جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
- (٢٣٧) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة الثانية عشر ، المنعقدة في السبت ١٩/٤/ ١٩٤٧ ، ص ١٩٦.
- (٢٣٨) م.م.ن ، الجلسة الثالثة والثلاثون ، يوم الثلاثاء ٢٤/٦/١٩٤٧ ، ص ٥٩٩.
- (٢٣٩) للمزيد من المعلومات ينظر: مدونة إبراهيم خليل العلاف على الموقع الإلكتروني التالي: www.lafblogsbotc.com.
- (٢٤٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة الثالثة والثلاثون ، المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٤/٦/١٩٤٧ ، ص ٦٠٤-٦٠٨.
- (٢٤١) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة الثالثة والثلاثون ، المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٤/٦/١٩٤٧ ، ص ٦١٠-٦١١.
- (٢٤٢) للمزيد من المعلومات ينظر: مير بصري ، أعلام الأدب في تاريخ العراق الحديث ، ص ٥٦ ؛ أحمد خالد الجوال ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩١-٩٢.
- (٢٤٣) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة الثالثة والثلاثون ، المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٤/٦/١٩٤٧ ، ص ٦٠٦.
- (٢٤٤) المصدر نفسه ، ص ٦٠٨.
- (٢٤٥) م.م.ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، القسم الأول من تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٩ المالية ، ص ١٤.
- (٢٤٦) للمزيد من المعلومات ينظر: سالار عبد الكريم فندي الدوسكي ، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي ١٩٤٥-١٩٥٨ ، بلا ، د هوك ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٢.
- (٢٤٧) م.م.ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الجلسة الرابعة والثلاثين ، المنعقدة يوم الاثنين ١٥/مايس ١٩٥٠ ، ص ٥٠٨.
- (٢٤٨) للمزيد من المعلومات ينظر: سنان صادق حسين الزبيدي و خليل حمود عثمان الجابري ، أركان عبادي أحد رواد بناء الدولة العراقية ١٩١٥-١٩٦٩ ، ط ٢ ، جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ٨٧.
- (٢٤٩) م.م.ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الجلسة الرابعة والثلاثين ، الاثنين ١٥/مايس ١٩٥٠ ، ص ٥١١.
- (٢٥٠) للمزيد من المعلومات ينظر: كاشف الغطاء ، المصدر السابق ، ص ١٩٩ ؛ راهي مزهر العامري ، المصدر السابق ، ص ٩٩-١٠٠.
- (٢٥١) م.م.ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الجلسة الرابعة والثلاثين ، المنعقدة يوم الاثنين ١٥/مايس ١٩٥٠ ، ص ٥١٢.
- (٢٥٢) للمزيد من المعلومات ينظر: رغد فيصل عبد الوهاب نقاوة ، سامي شوكت ومنهجه التربوي ودوره السياسي والفكري ١٨٩٥-١٩٥٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الآداب - جامعة البصرة ، ١٩٩٩.
- (٢٥٣) م.م.ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠ ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الجلسة الثامنة والأربعين ، المنعقدة يوم السبت ١٣/مايس ١٩٥١ ، ص ٨٤٧-٨٥١.
- (٢٥٤) م.م.ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١ ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الجلسة الرابعة عشر ، المنعقدة يوم السبت ٢٣/شباط/١٩٥٢ ، ص ٢٠٧-٢٠٨.

- (٢٥٥) مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، ص٥٧٣.
- (٢٥٦) م.م.ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الجلسة الحادية والثلاثين ، الخميس ١٩٥٣/٥/٢١ ، ص٦٢٢-٦٢٣.
- (٢٥٧) للمزيد من المعلومات ينظر: مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، ص٥٧١.
- (٢٥٨) م.م.ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الجلسة الثانية عشر ، المنعقدة السبت ١٦ كانون الثاني ١٩٥٤ ، ص٢٦.
- (٢٥٩) م.م.ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الجلسة الرابعة والعشرين ، المنعقدة يوم الأربعاء ١٦ شباط ١٩٥٥ ، ص٥٠٦.
- (٢٦٠) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ ، الجلسة الخامسة عشرة ، المنعقدة السبت ١٩٥٦/١/٢١ ، ص٢٨٩.
- (٢٦١) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، الجلسة السابعة ، المنعقدة يوم الخميس ١٩٥٧/٢/٢١ ، ص٨٧-٩٨.
- (٢٦٢) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦ ، الجلسة الحادية عشر ، المنعقدة يوم الثلاثاء ١٩٥٧/٢/٢٦ ، ص٢١٤-٢١٥.
- (٢٦٣) م.م.ن ، الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧ ، المنعقدة يوم الاثنين ١٩٥٨/٢/٣ ، ص٣١٤.
- (٢٦٤) م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧ ، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٨ المالية ، القسم الثالث ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص٩٥-٩٦.